

كتاب " أسماء الله الحسني "

للرضواني

. عرض ونقد .

تأليف

الدكتور رجب محمود خضر

مدرس العقيدة والفلسفة

بكلية أصول الدين بالقاهرة

فهرس عام

الموضوع

الكتاب

المؤلف

الطبعة

العدد

الغلاف

البريد

الرقم

الاسم

اللقب

الكنية

اللقب

اللقب

اللقب

اللقب

اللقب

اللقب

اللقب

اللقب

اللقب

اللقب

اللقب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة
والسلام محمد خاتم النبيين ...
وبعد:

فإن موضوع " أسماء الله الحسنى "
أشرف موضوعات العقيدة ؛ لأنها
تعرفنا بالله تعالى وصفاته الفريدة ..

ومنذ صغرنا وأهلونا يحرصون
على تحفيظنا أسماء الله سبحانه ، التي
تبدأ ب " هو الله الذي لا إله إلا هو
الرحمن الرحيم الملك القدوس "
وتنتهي ب " الرشيد الصبور "

فاستظهرنا هذه الأسماء .
وانطلقت ألسنتنا بها ثناء ودعاء ،
وهكذا يفعل الآباء مع الأبناء ، جيلا
بعد جيل ..

وقد قدر الله لي أن أكون من أبناء
الأزهر الشريف ، تعلمنا وتعلينا ،
فعرفت أن هذه الأسماء التي حفظناها
قد رواها الترمذي مرفوعة إلى الحبيب
النبي ﷺ ، وأن هذه الرواية هي أصح
ما جاء في سرد الأسماء بإجماع العلماء

، وأن أغلب الشراح - في كتبهم -
قد شرحوها ، وأن الأمة بالقبول قد
تلقوها ، وإن العلماء اتفقوا - أو
كادوا - على أن أسماءه تعالى ليست
منحصرة في عدد معين ، وما جاء في
الرواية فقصده مبين ..

وفي هذه الأيام : ظهر في السوق
كتاب بعنوان " أسماء الله الحسنى
الثابتة في الكتاب والسنة " زعم فيه
مؤلفه (الدكتور محمود عبد الرازق
الرضواني) أن أسماء الله تعالى هي فقط
تسعة وتسعون ، كما جاء في الحديث
الذي أجمع على صحته المحدثون .

وأن الأسماء المذكورة في رواية
الترمذي وغيره ليست من كلام النبي
ﷺ وبيانه ، بل من جمع بعض الرواة
الذين قاموا بإدراجها في حديثه .

وأن هؤلاء الرواة قد أخطأوا في
جمعهم ؛ إذ اشتقوا الله أسماء - من
الأفعال والصفات - باجتهادهم ، كما
جمعوا أسماء وردت مضافة أو مقيدة في
كتاب ربهم وسنة نبيهم .

" رينسبدا دلا ، لاسمدا " بالاسم

رينا لاسمدا دلا

فاسمدا رينسبدا

رينسبدا دلا ، لاسمدا

رينسبدا دلا ، لاسمدا

رينسبدا دلا ، لاسمدا

ومن ثم أخطأت الأمة - علماء وعامة - لأكثر من ألف سنة ؛ إذ تلقت بالقبول هذه الأسماء ، وهي في الحقيقة ليست له .

ووزع الكتاب بأعداد وفيرة ، وملأت بلادنا نشرات قصيرة ، تحمل بزعمه الأسماء الصحيحة الجلييلة ، وكتب مقالات في الصحف الكبيرة ، تقول : مخالفات شرعية في أسماء الله الشهيرة ، وأجريت مقابلات - في الفضائيات - مع الدكتور صاحب ثورة التصحيح الكبيرة ؟ !!

وجاءني كثير من العوام يسألونني : ما رأيك في الأسماء الجديدة ؟ وهل حقاً نحن نحفظ أسماء ليست من أسمائه تعالى ؟ !!

فجاءت هذه الدراسة لتجيب عن مثل هذه الأسئلة ، وقد اشتملت على مقدمة ، ومبحثين ، وخاتمة : تحدثت في المقدمة : عن سبب كتابتي في هذا الموضوع ، ومحتوياته ، ومنهجتي في عرضه ..

وأما المبحث الأول : ففي وصف كتاب " أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة "

وأما المبحث الثاني : ففي الرد علي مزاعم الكتاب .

وأما الخاتمة : فذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته .

هذا وقد التزمت - كعادتي - الإيجاز في العرض والرد ؛ إلا فيما دعت الحاجة فيه إلى التظليل .

وراعيت بساطة العرض وسهولة الأسلوب ، مع عمق الفكرة وإبراز العبرة .

وتبعت جذور الآراء التي قالها المؤلف في مظانها ؛ ليتضح التجديد من التقليد ، والزعم من الحقيقة .

هذا وبالله التوفيق !

كتبه : رجب محمود خضر
مدرس العقيدة والفلسفة
بكلية أصول الدين بالقاهرة

المبحث الأول

عرض موجز لكتاب

" أسماء الله الحسنى الثابتة

في الكتاب والسنة "

ألف الدكتور محمود عبد الرازق^(١) كتابه المذكور ، وقدمه للقراء في طبعته الأولى في خمسة أجزاء :

الجزء الأول : إحصاء الأسماء

الحسنى ..

الجزء الثاني : شرح الأسماء

الحسنى ..

(١) هو محمود عبده عبد الرازق علي رضواني ، من مواليد محافظة الدقهلية بمجمهورية مصر العربية .

— التحق بالتعليم العام حتى حصل على الثانوية بالقسم العلمي ، ثم التحق بكلية الهندسة ، لكنه تركها من السنة الدراسية الأولى
— ثم التحق بكلية الدعوة بالملكة العربية السعودية : فحصل على ليسانس الدعوة وأصول الدين سنة ١٤٠٧ هـ .

— ثم نال درجتي (التخصّص والعالية) في العقيدة الإسلامية من كلية دار العلوم — جامعة القاهرة ١٤١٩ هـ [راجع المختصر في التعرف على أسماء الله الحسنى للدكتور / محمد عبد الرازق الرضواني ص ٣٠ — دار الرضواني ، طبعة أولى ، توزيع مكتبة سلسيل — القاهرة ٢٠٠٥ م] .

— وهو من المنتسبين إلى مدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (الوهابية) .

الجزء الثالث : دلالة الأسماء

الحسنى على أوصاف الكمال ..

الجزء الرابع : كيفية الدعاء

بالأسماء الحسنى دعاء مسألة .

الجزء الخامس : كيفية الدعاء

بالأسماء الحسنى دعاء عبادة .

والذى يهمننا من هذا الكتاب هو

الجزء الأول (الإحصاء) ؛ إذ هو محل

الإثارة فيه .

* * *

وصف الجزء الأول :

تضمن هذا الجزء أربعة مباحث :

المبحث الأول : العلة في النص

على تسعة وتسعين اسماً .

تحدث المؤلف فيه عن " الأسماء

الحسنى " من حيث التوقيف أو

الاجتهاد؟ وانتهى إلى أنها توقيفية

لا مجال للعقل فيها .. ومن ثم يجب

الوقوف على ما جاء في الكتاب

والسنة ^(١) .

ثم تحدث عن إحصاء الأسماء

الحسنى ، وخلص إلى أن الأسماء التى

تعرف الله بها إلى عباده فى كتابه وفى

سنة رسوله - ﷺ - هى فقط تسعة

وتسعون اسماً ، كما ذكر النبى عليه

الصلاة والسلام .. وأن جملة أسمائه

تعالى الكلية تعد من الأمور الغيبية التى

استأثر الله بها ، وهذا بنظره معنى قوله

عليه الصلاة والسلام : (أو استأثرت

به فى علم الغيب عندك) ^(٢)

١ (انظر الجزء الأول (الإحصاء) ص ٩ - ١٠ .

٢ (جزء من حديث صحيح ، أخرجه أحمد فى

مسنده ، من حديث ابن مسعود ،

ومن ثم فلا تعارض بين الحديتين ؛

إذ الأول يتحدث عن الأسماء المذكورة

فى الكتاب والسنة ، بينما يتحدث

الآخر عن جملة أسمائه تعالى .. ^(١) .

المبحث الثانى : شروط أو

ضوابط إحصاء الأسماء الحسنى .

وفيه يزعم المؤلف أنه بعد بحث

طويل فى استخراج الضوابط العلمية

والشروط المنهجية لإحصاء الأسماء

الإلهية ، تمكن من حصرها فى خمسة

شروط لازمة لكل اسم من الأسماء

الحسنى ، وهى كالتالى :

الشرط الأول : أن يرد الاسم

نصاً فى الكتاب أو السنة .

وهذا الشرط مأخوذ ، بنظره ،

من قوله تعالى : { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ

الْحُسْنَى } [الأعراف : ١٨٠]

ووجه الدلالة : أن " لفظ الأسماء

يدل على أن الأسماء الحسنى معهودة

(٣٧١٢) ، وابن حبان فى صحيحه (٩٧٢) ،

والحاكم فى المستدرک (١٨٧٧) .

١ (انظر الأسماء الحسنى ١ / ١٢ .

وموجودة ، فالألف واللام هنا

للعهد ^(٢)

ويزعم المؤلف أن الإمام ابن

تيمية ذكر هذا الشرط بقوله : "

الأسماء الحسنى المعروفة هى التى

وردت فى الكتاب والسنة " ^(٣)

الشرط الثانى : أن يرد النص

مراداً به العلمية ومتميزاً بعلامات

الاسمية ^(٤)

وهو مأخوذ أيضاً من قوله

سبحانه : { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى

فَادْعُوهُ بِهَا } [الأعراف : ١٨٠]

يقول المؤلف : " ومعنى الدعاء أن

تدخل عليها أداة النداء سواء كانت

ظاهرة أو مضمرة ، والنداء من

علامات الاسمية ، فلا بد أن تتحقق فى

الأسماء علامات الاسم اللغوية . وقد

٢ (المصدر السابق ١ / ٢٤ .

٣ (شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ص ٥

، وانظر الأسماء الحسنى ١ / ٢٤ .

٤ (أى التى جمعها ابن مالك فى قوله : بالجر

والتوين والندا وأل : ومسند للاسم تميز

حصل .

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الشرط في قوله : (الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يدعي الله بها) ^(١) .

وبناء علي هذين الشرطين رفض الدكتور المؤلف أسماء كثيرة ، عدها العلماء أسماء لله ، كالمعز المذل ، والخافض الرافع ، والضرار النافع ... ، رفضها بحجة أنها لم ترد نصاً في القرآن أو السنة ، وإنما اشتقها العلماء من أفعال أو أوصاف أضيفت إلى الله تعالى فيهما ..

وهنا يهاجم المؤلف علماء الإسلام ، لأنهم "جعلوا المرجعية في علمية الاسم إلى أنفسهم وليس إلى النص الثابت في الكتاب والسنة ، وهذا يعارض ما اتفق عليه السلف في كون الأسماء الحسنى توقيفية . " ^(٢) هكذا قال !!

الشرط الثالث : أن يرد الاسم علي سبيل الإطلاق دون تقييد ظاهر أو إضافة مقترنة .

وهذا الشرط مأخوذ كذلك من قوله سبحانه : { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا } [الأعراف : ١٨٠] أي البالغة مطلق الحسن بلا قيد ، والإضافة والتقييد يحذفان من إطلاق الحسن والكمال علي الله تعالى ^(٣) .

وللمرة الثالثة يزعم الدكتور أن ابن تيمية أشار إلى هذا الشرط ، بقوله : "الأسماء الحسنى المعروفة هي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها" ^(٤) وعلي ذلك فالأسماء المقيدة والمضافة ، كمالك الملك ورب العالمين وذو الجلال والإكرام ، والمستعان والخبّي والوالي ، ومقلب القلوب

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص ٧ ، الأسماء

الحسنى ٢٤ / ١ .

(٢) الأسماء الحسنى ٣٠ / ١ .

(٣) انظر نفس المصدر ٣٤ / ١ .

(٤) شرح الأصفهانية ص ٧ ، وانظر المصدر السابق ٣٥ / ١ .

ومثل الكتاب وسريع الحساب ... ، لا تدخل في الأسماء الحسنى ^(١) .

ويعود المؤلف إلى مهاجمة العلماء ؛ لأنهم توسعوا في جمع الأسماء ولم يلتزموا شرط الإطلاق ، " حتي بدا جمعهم مبنياً علي الاجتهادات الشخصية دون القواعد العلمية أو الأصول المنهجية " ^(٢) .

(هكذا : لم يعرف العلماء القواعد العلمية ، وعرفها هو !!!) .
الشرط الرابع : دلالة الاسم علي الوصف .

والدليل عليه : هو نفس الآية : { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا } [الأعراف : ١٨٠]

ووجه الدلالة : أن أسماء الله لو كانت جامدة لا تدل علي وصف ولا معني لم تكن حسنى ؛ لان الله أثني بها علي نفسه .. والجامد لا مدح فيه ولا دلالة فيه علي الثناء .

كما أن الله أمرنا أن ندعوه بها ، ووعدنا بالإجابة ، فعلم العقلاء أنه لا يجيب المضطر إذا دعاه ، وهو عاجز لا صفة له . ^(٣)

وعليه : فقد أخرج المؤلف " الدهر " من الأسماء ؛ لأنه اسم جامد لا يتضمن وصفاً يفيد الثناء بنفسه . كما أخرج الحروف المقطعة التي جاءت في أوائل السور .. ^(٤)

الشرط الخامس : أن يكون الوصف الذي دل عليه الاسم في غاية الجمال والكمال ، فلا يكون المعني عند تجرد اللفظ منقسماً إلي كمال ونقص ؛ لأن الله تعالى مره عن كل معاني النقص ، كما دل عليه قوله تعالى : { تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ } [الرحمن : ٧٨] وعليه : فليس من أسمائه تعالى :

الماكر والخادع والفاتن والمضل

(٣) انظر الأسماء الحسنى ٣٧ / ١ - ٣٨ .

(٤) انظر نفس المصدر ٣٩ / ١ - ٤١ .

(١) انظر الأسماء الحسنى ٣٥ / ١ - ٣٧ .

(٢) نفسه ٣٧ / ١ .

ونحوها؛ لأن ذلك يكون كمالاتاً في موضع ونقصاً في آخر ، فلا يتصف به إلا في موضع الكمال. (١).

نتيجة تطبيق هذه الشروط:

يذكر المؤلف أنه عند تطبيق هذه الشروط علي ما جمعه العلماء من أسماء الله ، لم تنطبق إلا علي تسعة وتسعين اسماً فقط دون لفظ الحلالة (٢) ويقول: " فكانت النتيجة كما ذكر نبينا ﷺ تسعة وتسعين اسماً " (٣).

وهي كالتالي : (الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الأول الآخر الظاهر الباطن السميع البصير المولي النصير العفو القدير اللطيف الخبير الوتر الجميل

١ (انظر نفس المصدر ٤٢/١ - ٤٣ .

٢ (ويذكر أنها كانت مفاجأة له ، وقد ساعده في ذلك التقنية الحديثة والموسوعات الإلكترونية الضخمة ، في استقصاء الاسم من القرآن ومختلف كتب السنة .. [انظر ٤٥/١]

٣ (نفسه ٤٥/١ .

الحبي الستير الكبير المتعال الواحد القهار الحق المبين القوي المتين الحسي القيوم العلي العظيم الشكور الحليم الواسع العليم التواب الحكيم الغني الكريم الأحد الصمد القريب المجيب الغفور الودود الولي الحميد الحفيظ المجيد الفتاح الشهيد المقدم المؤخر المليك المقتر المسمر القابض الباسط الرازق الديان الشاكر المنان القادر الخلاق المالك الرزاق الوكيل الرقيب المحسن الحسيب الشافي الرقيق المعطي المقيت السيد الطيب الحكم الأكرم البر الغفار الرؤوف الوهاب الجواد السبوح الوارث الرب الأعلى الإله (٤).

وأما المبحث الثالث فذكر

فيه " الأدلة علي أسماء الله الحسني " التي انطبقت عليها الشروط، من القرآن وصحيح السنة. (٥)

٤ (نفسه ٤٦/١ .

٥ (انظر ٤٧/١ - ٩٦ .

وأما المبحث الرابع : فقد عثر له ب " الأسماء التي لم توافق شروط الإحصاء "

وقد تحدث فيه عن الروايات التي سردت الأسماء الحسني ، كالترمذي وابن ماجة والحاكم : فقطع بأن سرد الأسماء إنما هو مدرج فيها وليس من كلام النبي ﷺ ..

واستند في ذلك إلي قول الصنعاني: " اتفق الحفاظ من أئمة الحديث أن سردها من ادراج بعض الرواة " (١).

وإلي قول ابن تيمية - عن روايتي الترمذي وابن ماجة - : " وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث علي أن هاتين الروايتين ليستا من كلام النبي ﷺ ، وإنما كل منهما من كلام بعض السلف " (٢).

١ (سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني

٢ / ط دار المنار - القاهرة ، ٢٠٠٢ م

٢ (دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية ٤٧٢/٢ ، ت الجليلند ، الناشر مؤسسة علوم

ومن ثم أخضع المؤلف هذه الأسماء للشروط التي وضعها ، فقبل بعضها ورفض بعضاً آخر منها ..

موقفه من رواية الترمذي : شن الدكتور هجوماً لا دعماً علي الوليد بن مسلم (ت ١٩٥ هـ) أحد رواة حديث الترمذي ؛ لأنه برأيه اجتهد اجتهداً شخصياً في جمع تسعة وتسعين اسماً من القرآن والسنة ، ثم أدرجها بحديث النبي ﷺ ..

وقد ظهر للباحث أن سبعين منها فقط عليها دليل من القرآن والسنة ، وأما الباقي فإما لا دليل عليه أو لا يوافق شروط الإحصاء ، وهنا تكمن الضجة التي أثارها الباحث !!

لنستمع إليه : " وقد تبين ان الأسماء المشهورة منذ ألف ومائتي عام والتي أدرجها الوليد بن مسلم عند الترمذي ليس فيه من الأسماء الحسني

القرآن - دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ ، وانظر الأسماء الحسني ٩٧/١ .

الصحيحة إلا سبعين اسماً مع لفظ
الجلالة، أما المتبقي : فسته أسماء مقيدة
وهي : الخي المتقم الجامع النور
الحادي البديع ، وثلاثة وعشرون
ليست من الأسماء الحسني ولكنها
أفعال وأوصاف وهي : الخافض الرفع
المعز المذل العدل الجليل الباعث
المخصي المبدئ المعيد المميت الواجد
الماجد الوالي ذو الجلال والإكرام
المقسط المغني المانع الضار النافع الباقي
الرشيد الصبور " (١)

وهكذا فعل المؤلف مع روايتي ابن
ماجه والحاكم :

فزعم أن الأسماء الثابتة في رواية
ابن ماجه ستون اسماً فقط ، والتي لم
تثبت تسعة وثلاثون.. (٢) وأن الأسماء

(١) الأسماء الحسني ٥ / ١٧٠ ، وانظر ١ / ٩٨ -
١٠٥ .

(٢) " وهي البار الجليل الماجد الواجد السوالي
الراشد البرهان المبدئ المعيد الباعث الشديد
الضار النافع الباقي الوافي الخافض الرفع المعز
المذل المقسط ذو القوة القائم الدائم الحافظ
الفاطر السامع الخي المميت المانع الجامع الحادي

الثابتة في رواية الحاكم : واحد
وسبعون اسماً ، والتي لم تثبت سبعة
وعشرون (٣)

تصريح الأزهر :

وفي نهاية الكتاب يذكر المؤلف أن
كتابه هذا قد أحدث ردود فعل واسعة
في الوسط الإسلامي عند عامة الناس
وخاصتهم ، وشق عليهم أن يغيروا
اعتقادهم فيما اعتادوا عليه من الأسماء
المشهورة منذ أكثر من ألف ومائتي
عام ، والتي لا دليل عليها من قرآن أو
سنة ، وقد طالبه كثير منهم برأي
الأزهر في هذه المسألة ، فتقدم بطلب

الكافي الأبد العالم الصادق النور المنير الشام
القديم * [نفس المصدر السابق ١ / ١٠٦ -
١٠٧] .

(٣) " وبها كالتالي : الحنان البديع المبدئ
المعيد النور الكافي الباقي المغيث الدائم ذو
الجلال والإكرام الباعث الخي المميت الصادق
القديم الفاطر العلام المدير الحادي الرفيع ذو
الطول ذو المعارج ذو الفضل الكفيل الجليل
البادي المحيط * [نفس المصدر السابق ١ /
١١٠ - ١١١] .

رأي المجمع في هذا ، وبعد ستة أشهر
من الفحص والتدقيق من قبل الأمانة
العامة لمجمع البحوث الإسلامية
بالأزهر : جاءت موافقة الأزهر علي
جميع ما ذكر .. (١)

*** * أولاً : توقيفية الأسماء محل**

اختلاف بين العلماء :

لقد اختلف علماء الإسلام في الإجابة عن هذا السؤال : هل الأسماء توقيفية أم اجتهادية ؟

وقد وقع هذا الاختلاف بين كل الطوائف الإسلامية ، حتى بين أهل السنة أنفسهم : فذهب الأشعري والجمهور إلى أنها توقيفية ، وذهب الباقلاني وابن العربي إلى أنها اجتهادية^(١) وتوقف صاحب الإرشاد " وشارحه عن الحكم ..^(٢)

١ (معظم كتب العقيدة وشروح الأسماء الحسني تذكر هذا الخلاف : انظر علي سيل المثال : المقصد الأسني للفرطاني ص ١٦٤ - ١٦٥ ، ولوامع الينيات للرازي ص ٣٣ ، الأسني للفرطاني ص ٢٧ ، وشرح الموافد للجرجاني (الموقف الخامس) ص ٣٥٢ ، وشرح عبد السلام علي الجوهرة ص ٩٧ - ٩٨ . وكذا الحال في كتب التفسير وشروح الحديث : راجع تفسير قوله { والله الأسماء الحسني فادعوه بها } [الأعراف : ١٨٠] ، وشرح حديث (إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة) .

٢ (حيث قال إمام الحرمين الجويني : " ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى وصفاته أطلقناه ، وما منع الشرع عن إطلاقه منعناه ،

واختلفت المعتزلة في هذه المسألة

أيضاً " علي مقالتين :

فزعمت الفرقة الأولى منهم : أنه جائز أن يسمى الله سبحانه عالماً قادراً حياً سميعاً بصيراً ، من استدلل علي معني ذلك أنه يليق بالله وإن لم يأت به رسول .

وزعمت الفرقة الثانية منهم : أنه لا يجوز أن يسمى الله سبحانه بهذه الأسماء ، من دله العقل علي معناها ، إلا أن يأتيه بذلك رسول من قبل الله سبحانه يأمره بتسميته بهذه الأسماء^(١)

وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم ، فإن الأحكام الشرعية تتلقي من موارد السمع ، ولو قضينا بتحليل أو تحريم من غير شرع لكنا مثبتي حكماً دون السمع " [الإرشاد ص ١٤٣] وقد رجح شارح الإرشاد تقي الدين القنبرج هذا الرأي . [انظر : نظرات في أسماء الله الحسني للدكتور حبيب الله حسن أحمد ص ٢٤ ، مطبعة الحسين الإسلامية - القاهرة ، ط ١] .

١ (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري ١/ ٢٧٢ ، ت محي الدين عبد الحميد ، الناشر المكتبة العصرية - بيروت ١٤١٦ هـ .

قلت : فإذا كانت المسألة كذلك ،

فإن في الأمر سعة ، خاصة وأنه لا توجد أدلة قطعية لهذا الطرف أو لذلك ، وكما يقول أستاذنا الدكتور المسير : " وإذا كانت المسألة محل اختلاف فلا حرج في اعتقاد اتجاه من هذه الاتجاهات التي تقوم علي ضوابط الاستدلال الشرعي والعقلي " ^(٢)

وعلى هذا فمن حق المؤلف أن يرجح رأي الجمهور ، ولكن ليس من حقه أن يشنع علي المخالفين ، متهما إياهم بالبدعة والتعطيل !!

هذا وسيتضح للقارئ أن المؤلف لم يفهم المراد بالتوقيف عند من قال به .

ثانياً : (أ) الأسماء الحسني

ليست محصورة في تسعة وتسعين :

وأما زعم المؤلف بأن الأسماء الحسني المذكورة في الكتاب والسنة

٢ (الإلهيات في العقيدة الإسلامية للدكتور محمد سيد أحمد المسير ص ١٣٢ ، الناشر مكتبة الإيمان - القاهرة ، ط ٣ ، ٢٠٠٦ م .

المبحث الثاني

في نقد الكتاب

هي فقط تسعة وتسعون : فغير صحيح ؛ إذ المذكور فيهما أكثر من ذلك ، وهذا ما صرح به علماء الإسلام ، وهاكم بعض أقوالهم في ذلك :

١- قال الغزالي : " إن أسماء الله تعالى من حيث التوقيف غير مقصورة علي تسعة وتسعين ، بل ورد التوقيف بأسماء سواها " (١)

٢- وقال الرازي : " إن تخصيص العدد بالذكر ليس فيه نفسي الزائد عليه " (٢) " فلم يكن القصد (من الحديث) حصر الأسماء " (٣)

٣- وقال ابن تيمية : " وإن قيل لا تدعو إلا باسم له ذكر في الكتاب والسنة قيل هذا أكثر من تسعة وتسعين " (٤)

١ (المقصد الأسني شرح أسماء الله الحسني ص ٥٧ .

٢ (لوامع البينات للرازي ص ٧٢ .

٣ (فتح الباري ٢٢١/١١ نقله ابن حجر عن الرازي ، ولم أعثر عليه في لوامع البينات .

٤ (مجموع الفتاوي ٢٢ / ٤٨٢ (جمع ابن القاسم) ، ومعني الحديث - فيما يقول ابن تيمية - " أن في أسمائه تسعة وتسعين من

٤- وقال السعد في " المقاصد : " قد ورد في الكتاب والسنة ما يزيد علي مائة وخمسين " (٥)

٥- وقال الصنعاني : " الموجود فيهما أكثر من تسعة وتسعين " (٦)

٦- وقال ابن الوزير : " وقد ثبت أن أسماء الله تعالى أكثر من ذلك المروي بالضرورة والنص ، أما الضرورة فإن في كتاب الله أكثر من ذلك .. " (٧)

٧- وقال ابن العربي : " وعددناها علي ما ورد في الكتاب والسنة ، وذكره الأئمة ، فأنتهت إلي ستة وأربعين ومائة " (٨)

أحصاها دخل الجنة ، كما يقول القائل : إن لي ألف درهم أعدتها للصدقة وإن كان مالي أكثر من ذلك " [نفسه ٤٨٦/٢٢] .

٥ (شرح المقاصد ٤ / ٣٤٦ .

٦ (سبل السلام ٤ / ١٤٢ - ١٤٣ .

٧ (إشار الحق علي الخلق ص ١٥٨ ، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .

٨ (أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٨٠٨ .

٨- " وحكي القاضي أبو بكر بن العربي عن بعضهم أن لله ألف اسم ، قال ابن العربي : وهذا قليل فيها " (١)

٩- وقال ابن عاشور : " وقد عد ابن برجان الإشبيلي في كتابه (أسماء الله الحسني) مائة واثنين وثلاثين اسما ، مخرجة من القرآن والأحاديث المقبولة " (٢)

١٠- وقال القرطبي : " ذكرنا من الأسماء .. ما ينيف علي المائتين " (٣)

١١- وقال الصنعاني : " ذكر السيد محمد إبراهيم الوزير في (إشار الحق) أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين " (٤)

١ (شرح صحيح مسلم للنووي ١٧ / ٦ ، وبين ابن الوزير أن ذلك العدد مشتق من الأفعال الربانية الحميدة [انظر إشار الحق ص ١٦٣]

٢ (تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور (تفسير آية الأعراف : ١٨٠)

٣ (تفسير القرطبي (تفسير آية الأعراف : ١٨٠)

٤ (سبل السلام ٤ / ١٤١ .

ب- الإحصاء غير الحصر :

ونقول للمؤلف : إن إحصاء الأسماء الحسني غير حصرها ، والمطلوب من المسلم هو إحصاء تسعة وتسعين ، بمعنى فهم معناها ، والإيمان بدلالاتها علي التقديس والتمجيد لله عز وجل ، والالتزام بها في سلوكيات الحياة ، والانطلاق منها إلي عمل الخير وخير العمل ..

وعندما أحق العلماء سرد تسعة وتسعين اسما بحديث (إن لله تسعة وتسعين اسما) كان علي سبيل تقديم نموذج لهذا العدد يسر للمسلم الإحصاء وليس الحصر (٥) .

وفي هذا يقول الإمام النووي : " اتفق العلماء علي أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى ، فليس معناه : أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين ، وإنما مقصود

٥ (الإلهيات في العقيدة الإسلامية ص ١٣٢ - ١٣٣ بتصرف .

الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصائها دخل الجنة ، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء" (١)

ويقول الدكتور عبد الرازق بن عبد المحسن العباد - وهو من المعاصرين - : "إن جمع بعض أهل العلم تسعة وتسعين اسما من أسماء الله الحسنى المذكورة في الكتاب والسنة لا يعني أنهم يرون حصرها في تلك الأسماء التي ذكروها ، وإنما مرادهم تقريب هذه الأسماء للراغبين في حفظها وفهمها والعمل بما تقتضيه ...

وعليه : فإن من جمع من أهل العلم تسعة وتسعين اسما من أسماء الله وجمع غيره أسماء أخرى ، فوافقه الأول في بعضها وخالفه في بعض ، لا يعني ذلك أن ما اختلفا فيه بعضه ليس من

أسماء الله ، لتجاوز ذلك التسعة والتسعين ، بل قد يكون ما جمعه كله من أسماء الله وإن تجاوز التسعة والتسعين" (٢)

قلت : لو أن المؤلف فهم هذه المسألة علي هذا النحو ، لما أثار هذه الضجة ، ولما أحدث هذه البلبلة في صفوف العوام ، ولأراحنا من تسويد هذه الصفحات!!

المؤلف يردد كلام ابن حزم :

وللأمانة العلمية نقول : إن المؤلف لم يخترع هذا الكلام ، وإنما قلده فيه ابن حزم الذي جزم بحصر الأسماء في (٩٩) فقال : "فصح أنه لا يحل لأحد أن يسمي الله تعالى إلا بما سمي به نفسه ، وضح أن أسماءه لا تزيد علي تسعة وتسعين شيئا ، لقوله عليه

(٢) بحث "إثبات أن المحسن من أسماءه تعالى" للدكتور عبد الرازق ، (مجلة البحوث الإسلامية ٣٦ / ٣٧٥ - ٣٧٦ ، الناشر : الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء - السعودية).

الصلاة السلام : مائة إلا واحدا ، ففي الزيادة وأبطلها" (١)

وقال - بعد أن رفض الأسماء التي رفضها المؤلف وغيرها - : "فلو كانت هذه الأسماء التي متعنا منها جائز أن تطلق ، لكانت أسماء الله تعالى أكثر من نيف ، وهذا باطل ، لأن قول رسول الله - ﷺ - مائة غير واحد ، مانع من أن يكون له أكثر من ذلك ، ولو جاز ذلك لكان قوله عليه الصلاة والسلام كذبا وهذا كفر ممن أجازه" (٢)

والغريب حقا : أن المؤلف زعم أنه يؤيد رأي الجمهور ويرفض رأي ابن حزم (٣) وهذا ما جعل أستاذنا المسير يصفه بالاضطراب والتناقض!! (٤)

(١) اغلي لابن حزم ٣١ / ٨ .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٣٧١ / ١ ، وانظر ما قبلها ، ت عادل سعد ، ط دار ابن الهيثم - القاهرة ط ١ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

(٣) انظر الأسماء الحسنى ١ / ١٢ - ١٣ .

(٤) حيث قال : " ادعي المؤلف أنه توصل إلي أن أسماء الله التي تعرف بها إلى عباده في كتابه

ثالثا : شروط مرفوضة .

إن الشروط الثلاثة الأولى بمفهومها الذي ادعاه المؤلف مرفوضة ، وها هي الأسباب :

أولا : نقض الشرطين الأول والثاني :

إن اشتراط المؤلف أن يرد الاسم نصا ، مرادا به العلمية ومتميزا بعلامات الاسمية : غير صحيح ، وذلك لما يأتي :

١ - الصحابي يشق اسما لله تعالى والنبي يقره :

فقد أخرج أبو داود وغيره - بسند صحيح - عن أنس رضي الله عنه : أنه كان مع رسول الله ﷺ جالسا ، ورجل قد صلي ثم دعا : (اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله

وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - هي تسعة وتسعون اسما فقط . وزعم أن هذا الحصر لا ينافي ما ثبت في كون الأسماء غير محصورة في عدد معين . وهذا هو التناقض المرفوع عقلا ... [الإفتيات ص ١٣١] .

إلا أنت ، المنان ، بديع السماوات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا حي يا قيوم) فقال النبي ﷺ : (لقد دعا الله باسمه العظيم ، الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى)^(١)

وهنا نسأل المؤلف : هل ورد اسم " المنان " نصاً في القرآن أو السنة قبل أن يذكره هذا الصحابي ؟ وإذا كانت الإجابة بالسلب ، وهي كذلك ، فمن أين أخذه ذاك الصحابي ؟

إنه اشتقه من الفعل " من " المضاف إلى الله في القرآن ، نحو قوله : { لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ } [آل عمران: ١٦٤]

١ (سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب الدعاء (١٤٩٥) . وأخرجه الترمذي في سننه : كتاب الدعوات ، باب قول الله إن رحمتي تغلب غضبي (٣٨٨٩) . والنسائي في سننه : كتاب التطبيق ، باب الدعاء والذكر (١٢٩٩) ، وأحمد في مسند أنس ٣٠ / ٢٤٥) الموسوعة : الناشر مؤسسة قرطبة - القاهرة) وقال الأرنبوط : حديث صحيح وهذا إسناد قوي . وقال الألباني : صحيح (انظر صحيح أبي داود (١٣٢٦) .

فهل كان هذا الصحابي مبتدعاً لا اشتقاقه اسماً لله من فعل ورد في القرآن ؟ وهل يقر النبي ﷺ صحابته علي الابتداع ؟ !!

٢ — علماء السلف يشتقون الله أسماء :

١- فقد ثبت أن بعض علماء السلف ؛ كجعفر بن محمد وسفيان بن عيينة وأبي زيد اللغوي ، جمعوا الأسماء الحسنى من القرآن^(٢) : ومن ينظر في هذه الأسماء يجد أن كثيراً منها لم يرد بنصه ، ولهذا علق الحافظ ابن حجر عليها بقوله : " هذا آخر ما رويناه عن جعفر وأبي زيد وتقرير سفيان من تتبع الأسماء من القرآن ، وفيها اختلاف شديد وتكرار ، وعدة أسماء لم ترد بلفظ الاسم وهي : صادق منعم مفضل منان مبدئ معيد باعث قابض باسط برهان معين مبيت باقي^(٣) .

٢ (انظر هذه الأسماء في : أحكام القرآن ٢ / ٨٠٣-٨٠٨ ، والأسني ص ٩٨-١٠٥ ، وفتح الباري ١١ / ٢٢١ .
٣ (فتح الباري ١١ / ٢٢١ .

وقال ابن العربي - بعد أن ذكر الأسماء التي استخرجها الإمامان سفيان وابن شعبان - : " ومن هذا ما جاء علي لفظه في كتاب الله وسنة رسوله ، ومنها ما أخذ من فعل ، ومنها ما جاء مضافاً فذكره مجرداً عن الإضافة ، وكذلك وجدناه في سائر الأسماء المقدمة ، فهذه هي الأسماء المعدودة بصفاً قرآناً وسنة " ^(١) .

فهل كان هؤلاء العلماء مخطئين لا اشتقاقهم أسماء لله تعالى من أفعال وأوصاف أضيفت إلى الله في القرآن ؟

ب - ثم إن المؤلف قطع بأن سرد الأسماء في كتب السنة ليس من كلام النبي عليه السلام ، اعتماداً علي رأي ابن تيمية وغيره ، لكنه في الوقت نفسه غفل أو تغافل عن قول ابن تيمية في نفس النص ، عن روايتي الترمذي وابن ماجه : " ... وإنما كل منهما من كلام بعض السلف " ^(٢) .

١ (أحكام القرآن ٢ / ٨٠٨ .
٢ (دقائق التفسير ٢ / ٤٧٣ ، وهذا وسوف أعود إلى مناقشة هذه المسألة فيما بعد .

وقوله أيضاً : " وقد روي في عددها غير هذين النوعين من جمع بعض السلف " ^(٣) .

فإذا كان علماء السلف هم الذين جمعوا هذه الأسماء ، وفي تلك الأسماء : أسماء كثيرة لم ترد بنصها ، وإنما اشتقت من أفعال وأوصاف أضيفت إلى الله تعالى في القرآن أو السنة : فكيف يزعم الباحث أن الاشتقاق يعارض ما اتفق عليه السلف من أن الأسماء توقيفية ؟

وكيف يرفض الباحث أسماء جمعها علماء السلف ؟ أهو أعلم بما يجوز وما لا يجوز في أسماء الله سبحانه من علماء السلف ؟ !

فيا سبحان الله !! علماء السلف يشتقون .. والباحث الهمام يقول إنهم مخطئون .

٣ — علماء الخلف يجوزون الاشتقاق ويفعلونه :

أ - الإمام الأشعري :

٣ (مجموع الفتاوى ٢٢ / ٤٨٢ .

إن الأشعري - وهو أشهر من
حكى عنه القول بالتوقيف - يشتق
من الأفعال أسماء : ذكر ذلك القرطبي
، ونقل لنا كلام الرجل نفسه ، فقال :
" في كتاب الإيجاز للشيخ أبي الحسن
الأشعري : وكل اسم لا يجوز أن
يسمى به البارئ تعالى فلا يجوز أن
يدعى به ، كالتمني والمشتهي .. ، وما
يجوز أن يسمى به البارئ تعالى ضربان
: ضرب يجوز أن يدعى به ، وضرب
لا يجوز ، فأما ما لا يجوز أن يدعى به
كقولنا : ساخر ومستهزئ وماكر
وباغض ومبغض وساخط وغضبان
ومنتقم وعدو ومعدم ومهلك وممن وما
يجري مجراه .. " (١) .

هذه الأسماء التي يجوز الأشعري
أن يسمى الله بها ، لم ترد نصاً ، وإنما
مشتقة من أفعال...

فهو إذن يجوز الاشتقاق ، لكن لما
كانت هذه الأسماء موهمة للنقص في
حقه تعالى ، فإن الأشعري يرى أنه
لا يجوز أن يدعى بها سبحانه ..

(١) الأسنى ص ٣٤ .

وعلى هذا فالتوقيف يعني عند
الأشعري وغيره : ورود الاسم في
القرآن أو السنة نصاً أو معنى ، أو
يجمع المسلمون على النص أو المعنى .
أما مجرد الاعتماد على العقل أو
القياس اللغوي فلا :

حيث يقول : " وكل معنى
لا يصح معناه في القديم ولم يرد الشرع
به فإنه لا يجوز أن يسمى (به) البارئ
يا جماع " (٢) .

ويقول : " لا يجوز أن نسمي الله
تعالى باسم لم يسم به نفسه ، ولا سمّاه
به رسوله ، ولا أجمع المسلمون عليه
ولا على معناه " (٣) .

ويقول : " إن طريقي في مأخذ
أسماء الله الإذن الشرعي دون القياس
اللغوي " (٤) .

(٢) نفسه ص ٤١ .

(٣) اللمع للأشعري ص ٢٥ ، ت د / حودة
غرابه ، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث -
مصر .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/
٣٥٨ ، ت عبد الفتاح الحل وآخر ، الناشر
دار هجر - القاهرة ١٩٩٢

ب - الإمام البيهقي ..

إن البيهقي - وهو من كبار
علماء الحديث والسنة - لا يشترط
النص في الأسماء الحسنى ، بل يقبل
كل الأسماء التي وردت في الروايات
المأثورة ، ويؤكد على أن الإحصاء لا
يعني الحصر ، فيقول : " فكأنه قصد أن
من أحصى من أسماء الله تعالى تسعة
وتسعين اسماً دخل الجنة ، سواء
أحصاها مما نقلنا في حديث الوليد ابن
مسلم أو مما نقلنا في حديث عبد
العزیز بن الحصين ، أو من سائر ما دل
عليه الكتاب والسنة والله أعلم .
وهذه الأسماء كلها في كتاب الله
تعالى وفي سائر أحاديث رسول الله
ﷺ : نصاً أو دلالة " (١) .

هكذا يؤكد البيهقي ما ذكره
الأشعري : أن التوقيف يعني ورود
الاسم في القرآن أو السنة نصاً أو
دلالة.

(١) الأسماء والصفات للبيهقي ص ١٨ ، ت
زاهد الكوثري ، الناشر المكتبة الأزهرية
للتراث - مصر ، ط ١ .

وبالفعل أخذ البيهقي بكل الأسماء
، التي رفضها الباحث بحجة أنها
مشتقة من أفعال وأوصاف ، ونقل
شرحها عن كبار علماء السنة
كالخطابي والحلي ..

إن البيهقي يقول بصريح العبارة :
" وجاء { بما حفظ الله } [النساء :
٣٤] ومن حفظ فهو حافظ " (٢) .

ج - وكذا فعل الإمام البغوي :
فقد قبل الأسماء الحسنى التي
وردت في كتب السنة ، قائلاً :
" وجميع هذه الأسماء في كتاب الله وفي
أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم
نصاً أو دلالة " (٣) .

ح - وحتى الإمام ابن تيمية :
إن من العجب العجائب : أن
يزعم الباحث أن ابن تيمية اشترط
النصية والتميز بعلامات الاسمية ،
وهذا زعم باطل ؛ وذلك لأن ابن
تيمية أقر بالأسماء التي رفضها الباحث ،
في رواية الترمذي " مثل أسمائه : الخافض

(٢) نفس المصدر السابق ص ٧٣ .

(٣) شرح السنة للبغوي ٥ / ٣٥ .

الرافع المعز المذل والمعطي المانع والضار
النافع" (١).

وأقر بأسماء رفضها الباحث في غير
رواية الترمذي، كالصادق والحنان (٢).

والمؤلف يقول لنا : " وأما
الصادق فلم يثبت اسماً ، ولكن من
أدرجه في الرواية (يقصد رواية ابن
ماجه) اشتقه باجتهاده من قوله تعالى :
{ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا
وَعْدَهُ } [الزمر : ٧٤] " (٣)

ويقول : " لم يثبت الحنان في
القرآن أو صحيح السنة " (٤)

بل وأثبت ابن تيمية أسماء لم ترد
في أية رواية ، كالعادل (٥) ، ودليل
الحائرين :

١ (بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٢ / ١٠ -
١١ ، ت محمد قاسم ، الناشر مطبعة الحكومة -
مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٣٩٢ م .

٢ (انظر مجموع الفتاوى ٢٢ / ٤٨٢ ، وشرح
الأصفهانية ص ٥ ، وبيان تلبيس الجهمية ٢ / ١٠ .

٣ (الأسماء الحسنى ١ / ١٠٩ .

٤ (نفسه ١ / ١١١ .

فقد سئل شيخ الإسلام" عن
قال : لا يجوز الدعاء إلا بالتسعة
والتسعين اسماً ، ولا يقول يا حنان يا
منان ، ولا يقول يا دليل الحائرين .
فهل له أن يقول ذلك ؟

فأجاب .. : هذا القول وإن كان
قد قاله طائفة من المتأخرين كأبي محمد
بن حزم وغيره ، فإن جمهور العلماء
علي خلافه ، وعلي ذلك مضي سلف
الأمة وأئمتها . وهذا هو الصواب
لوجوه :

أحدها : أن التسعة والتسعين اسماً
لم يرد في تعيينها حديث صحيح عن
النبي ﷺ ، وهذا القائل الذي حصر
أسماء الله في تسعة وتسعين لم يمكنه
استخراجها من القرآن .

وإذا لم يقم علي تعيينها دليل يجب
القول به لم يمكن أن يقال هي التي
يجوز الدعاء بها دون غيرها ...

٥ (انظر شرح الأصفهانية ص ٧ .

وإن قيل لاتدعوا إلا باسم له ذكر
في الكتاب والسنة قيل هذا أكثر من
تسعة وتسعين .

وقد قال الإمام أحمد رضي الله
عنه لرجل ودعه : قل يا دليل الحائرين
دلتني علي طريق الصادقين واجعلني من
عبادك الصالحين . وقد أنكر طائفة من
أهل الكلام كالقاضي أبي بكر وأبي
الوفاء بن عقيل أن يكون من أسمائه
الدليل ، لأنهم ظنوا أن الدليل هو
الدلالة التي يستدل بها . والصواب ما
عليه الجمهور ، لأن الدليل في الأصل
هو المعرف للمدلول ... " (١) .

ففي هذا النص البالغ الأهمية :
يؤكد ابن تيمية علي أن الجمهور علي
خلاف مزاعم ابن حزم " وعلي ذلك
مضي سلف الأمة وأئمتها " ، وأن
الإمام أحمد والجمهور يدعون الله باسمه
(دليل الحائرين) ويؤيد ابن تيمية ذلك
بقوة ..

١ (مجموع الفتاوى ٢٢ / ٤٨١ - ٤٨٣

وهنا نسأل الباحث : أين ورد
هذا الاسم نصاً في الكتاب أو السنة
؟ ثم أليس هو اسماً مضافاً ؟

فكيف غفل سلف الأمة وأئمتها
عن الشروط والضوابط التي وضعها
سلفك ابن حزم ؟ !!

وكيف يزعم المؤلف - بعد هذا
- أن ابن تيمية يشترط هذا الشرط ؟ !!
د- الإمام ابن القيم :

لقد أكثر المؤلف جداً من النقل
من كلام الشيخ ابن القيم ، حتى
ليخيل لقارئ الكتاب أنه يسر علي
خطاه ، في وضع تلك الشروط ، وفي
رفض تلك الأسماء (٢) ، والحقيقة هي
خلاف ذلك :

فإن ابن القيم أقر بكل الأسماء
التي رفضها الباحث ، في رواية الترمذي
وغيرها ، رغم أنه يري أنها مدرجة ..

٢ (وقد سمعت ذلك بأذني من بعض طلاب
العلم المؤيدين لما ذهب إليه المؤلف .. فليت
طلاب العلم يقرأون بأنفسهم كتب العلماء
السابقين ، ولا يعتمدون علي بعض اقتباسات
المعاصرين !!

ونظرة سريعة في قصيدته النونية
المسماة (الشافية الكافية) ^(١) تؤكد هذا.
وفي كتابه (بدائع الفوائد) ^(٢)
نقرأ " ومنها (أي الأسماء الحسني) ما
لا يطلق عليه بمفرده، بل مقرونا
بمقابلته، كالمانع والضرار والمنتقم، فلا
يجوز أن يفرد هذا عن مقابله، فإنه
مقرون بالمعطي والنافع والعفو. فهو
المعطي المانع الضرار النافع المنتقم العفو
المعز المذل؛ لأن الكمال في اقتران
كل اسم من هذه الأسماء بمقابله "

ويذكر ابن القيم، أنه إذا صح
المعنى، حتى لو لم يرد الاسم بلفظه،
جاز أن يسمى الله به، حيث قال: "
وأما الواجد فلم تحي تسميته به إلا في
حديث تعداد الأسماء الحسني (أي

١ (انظر شرح القصيدة النونية للدكتور خليل
هراس ٧٢ / ٢ - ١٢٥، وأسماء الله الحسني
لاين القيم ص ٢٠ - ٢٩، جمع محمد أحمد
عيسي،

٢ (١ / ١٤٥، نقلا عن أسماء الله الحسني ص
٤٧.

عند الترمذي) والصحيح أنه ليس من
كلام النبي ﷺ ومعناه صحيح
فإنه ذو الوجد والغنى. فهو أولي أن
يسمى به من "الموجود" و "الموجد"
أما الموجود فإنه منقسم إلى كامل و
ناقص وخير وشر، وما كان مـمـاه
منقسما لم يدخل اسمه في الأسماء
الحسني " ^(٣)

ويصروح في كتابه (شفاء
العليل) ^(٤) بجواز الاشتقاق من الأفعال
، أو الأوصاف فيقول: " والرب تعالى
يشتق من أوصافه وأفعاله أسماء ولا
يشتق من مخلوقاته، وكل اسم من
أسمائه، فهو مشتق من صفة من صفاته
، أو فعل قائم به، فلو كان يشتق له
اسم باعتبار المخلوق المنفصل يسمى
متكوناً أو متحركاً وساكناً وطويلاً

٣ (مدارج السالكين لابن القيم ٢ / ٥٢٤،
ت عبد الله المنشاوي، المنار - القاهرة، ط ١
٢٠٠٣ م.

٤ (ص ٥٠ - ٥٨١، نقلا عن أسماء الله
الحسني ص ٨٩.

وأبيض وغير ذلك لأنه خالق هذه
الصفات .. ولهذا كان قول من قال:
انه يسمى متكلماً بكلام منفصل عنه،
وخالفاً بخلق منفصل عنه هو المخلوق:
قولا باطلا.."

لكنه يقيد الاشتقاق بأن يكون
الفعل المشتق منه مطلقاً، فيقول: "
ولا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدا
أن يشتق له منه اسم مطلق، كما
خلط فيه بعض المتأخرين فجعل من
أسمائه الحسني: المضل الفاتن الماكر،
تعالى الله عن قوله، فإن هذه الأسماء لم
يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعال
مختصة معينة، فلا يجوز أن يسمى
بأسمائها المطلقة" ^(١).

قلت: وهذا ضابط مهم نص
عليه جمهور العلماء، كما سنري بعد
قليل.

فأين هذا الكلام من شروط
المؤلف الهمام؟! ثم أين الأمانة

١ (أسماء الله الحسني ص ٤٢.

العلمية لدى مؤلف يوهم قراءه أن
الإمام ابن القيم يؤيد هذه الشروط
وهو على العكس من ذلك تماماً!!؟
هـ - تحقيق مسألة الاشتقاق:

يحدثنا الإمام القرطبي عن موقف
العلماء من هذه المسألة، فينقل عن
أبي الحسن ابن الحصار قوله: " الأفعال
المضافة إلى الله تعالى في القرآن علي
ثلاثة:

(١-) فـضـرب لا يجوز أن يشتق
لله منه اسم باتفاق، مثل { وَيَمْكُرُونَ
وَيَمْكُرُ اللَّهُ } [الأنفال : ٣٠]،
{ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ
رَمَىٰ } [الأنفال : ١٧] وأمثال ذلك،
فلا يقال له: الماكر ولا الرامي، كما
لا يقال له: القاتل.

قلت (القرطبي) : ما ذكره من
الاتفاق غير صحيح، لما ذكرناه عن
الشيخ أبي الحسن والقاضي ^(٢).

٢ (أقما يجوز ان الاشتقاق من مثل هذه الأفعال..

(٢-) أنه يجوز أن يشتق منه اسم باتفاق ، مثل قوله تعالى : { أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ } [النمل : ٦٢] ومثل قوله : { اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ } [الرعد : ٢٦] وقد وردَ بهما وأمثالهما الخبر الصحيح ، فهو المجيب والقباض والباسط .

(٣-) والضرب الثالث فيه احتمال . وقد ذكر الفقيه أبو بكر بن العربي في أسمائه : المستطيع ، وقال : لم يرد به قرآن ولا سنة ، وقد ورد فعلاً وذكر قول الحواريين : { هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبِّكَ } [المائدة : ١١٢] ... والمعلم وأمثال ذلك ، واقتدي في ذلك بابن برجان " (١) .

ويؤيد القرطبي ابن العربي وابن برجان في جواز الاشتقاق من (الضرب الثالث) فيقول : " فقد جاء في الكتاب : { إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ

(١) الأسنى ص ٣٧ ، (ستأتي الترجمة لابن برجان ص ٤٧ هامش ٥) .

عَلَيْهَا } [مريم : ٤٠] .. فهو الوارث سبحانه ، وقال { وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ } [آل عمران : ٤٨] .. فهو المعلم بالحقيقة سبحانه " (٢) وفي التزيل : { قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ } [المائدة : ١١٥] .. فهو المنزل سبحانه " (٣) .

قانون كلي مضبوط في (الاشتقاق) :

١- ذهب جمهور العلماء إلى أنه إذا دلت الأفعال المضافة إلى الله في القرآن أو السنة ، على صفات ثابتة في حقه تعالى قطعاً ، كإجابة المضطر والقبض والبسط ونحوها ، جاز الاشتقاق ..

٢- وإذا دلت على أمور يتمتع ثبوت ظاهرها الحسي في حقه تعالى ، كالزول والاستواء والمجئ ، فلا يجوز الاشتقاق باتفاق .

(٢) المصدر السابق ص ٣٧ .

(٣) المصدر السابق ص ص ٥٤ .

٣- وإذا دلت على أمور ثابتة في حقه تعالى ، ولكنها مقرونة بكيفيات يتمتع ثبوتها في حقه عز وجل ، كالكر والحداع ، فلا يجوز الاشتقاق .. (١) .

٤- " واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه اسم ولا صفة توهم نقصاً ، ولو ورد ذلك نصاً ، فلا يقال : ماحد ولا زارع ولا فائق ولا نحو ذلك ، وإن ثبت في قوله : { فَنَعْمَ الْمَاهِدُونَ } أم نحن الزارعون . فالتق الحب والنوي } [الذاريات : ٤٨] ، الواقعة : ٦٤ ، الأنعام : ٩٥] ونحوها " (٢) (٤) .

* ابن حزم يرفض الاشتقاق : وبهذا يتضح - بجلاء - أن المؤلف

لم يأخذ برأي جمهور العلماء سلفاً وخلفاً ، وإنما ردد كلام ابن حزم الذي رفض الاشتقاق من الأفعال والصفات مطلقاً ، قائلاً : " ولا يحمل

(١) انظر لوامع البينات ص ٣٤ - ٣٥ .

(٢) فتح الباري ١١ / ٢٢٦ .

لأحد أن يشتق لله تعالى اسماً لم يسم به نفسه .. " (٣) .

وقد استكر العلماء طريقة ابن حزم هذه ؛ حتى وصفه ابن العربي بالسخافة ، وبأن طريقته بعيدة عن الحقيقة ، وأن " القانون كان عنه نائياً " (٤) .

وغمزده ابن تيمية بأنه لم يمكنه استخراج التسعة والتسعين اسماً من القرآن (٥) وفق الشروط التي وضعها ، كما رأينا من قبل .

وقد سبقه إلى ذلك ابن العربي حيث قال : " عجباً لابن حزم كيف لم يكمل تسعة وتسعين اسماً من الكتاب ،

(٣) اغلي لابن حزم (جزء العقيدة منه) حققه د / أحمد حجازي السقا ونشره تحت عنوان : علم الكلام علي مذهب أهل السنة والجماعة ، ص ٦٧ ، الناشر المكتب الثقافي - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٩ م .

(٤) أحكام القرآن ٢ / ٨٠٣ .

(٥) حيث استخرج " أربعة وثمانين اسماً " فقط

[الأسنى ص ١٠٧]

والله يقول : { مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ } [الأنعام : ٣٨] " (١)
وقال القرطبي : " إن الأسماء المصرح بها في القرآن الغير مشتقة ولا المضافة لا تصل إلي تسعة وتسعين على ما ذكر الأقلشي وابن الحصار ، ثم هو (أي ابن حزم) قد ذكر جملة من الأسماء لم يوافقه عليها غيره من العلماء " (٢) كالدهر ..

كما رفض العلماء زعم ابن حزم - الذي رددته الباحث بحروفه - " أن الأسماء الحسني ، بالألف واللام ، لا تكون إلا معهودة . ولا معروف في ذلك إلا ما نص الله تعالى عليه .. " (٣)
فقال الألوسي : " ومعني الحسني : الكاملة من كل وجه ، أي لله تعالى لا لغيره الصفات الكاملة .. ومعني فادعوه بها إلخ سموه بما يشق منها أو نادوه بذلك .

١ (أحكام القرآن ٢ / ٨٠٣ .

٢ (الأسني ١٠٨ .

٣ (المحلي (جزء العقيدة) ص ٦٦ .

وما ذكر .. من أن التعريف في الأسماء للعهد .. مما لا أظنك في مربة من ركائكه ، فتأمل " (٤)
وقال الدكتور محمد المسير : " إن دعوي المؤلف أن أل في الأسماء الحسني للعهد دعوي مرفوضة ؛ لأن معني الآية الكريمة { والله الأسماء الحسني فادعوه بها } [الأعراف : ١٨٠] هو الإخبار عن أن إطلاق الأسماء على الله تعالى لا يكون إلا من خلال أسماء بالغة الحسن ، وليس مطلق الأسماء ، وكان النص هكذا : والله الأسماء التي تدل على الحسن فقط فادعوه بها " (٥) .

ورفض ابن حجر احتجاج ابن حزم بقوله ﷺ (مائة إلا واحدا) على عدم الزيادة على العدد المذكور (٩٩) فقال : " وهذا الذي قاله ليس بحجة

٤ (روح المعاني للألوسي [تفسير آية الأعراف - ١٨٠]

٥ (الإنجيات ص ١٣٥

.. لأن الحصر المذكور عندهم باعتبار الوعد الحاصل لمن أحصاها .. ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هناك اسم زائد (١) .

ثانيا : نقض الشرط الثالث

وأما اشتراط الباحث (أن يرد الاسم على سبيل الإطلاق دون تقييد أو إضافة) فهو شرط مرفوض ، وقول ساقط ؛ لمخالفته لصريح القرآن والسنة وإجماع علماء الأمة :

١ - أما القرآن : فقد صرح بأنه تعالى (رب العالمين) و (ذو الجلال والإكرام) و (عالم الغيب والشهادة) و (بديع السموات والأرض) و (غافر الذنب) و (قابل التوب) و (شديد العقاب) و (مالك الملك) و (علام الغيوب) و (المستعان) و (الحفي) ... إلخ

فإذا كان الله تعالى قد سمي نفسه بهذه الأسماء المضافة والمقيدة ، فهل

١ (فتح الباري ١١ / ٢٢٤ .

يجوز لأحد أن يردّها ؟ نحن أعلم بالله من الله !!

٢ - وأما السنة : فقد ثبت أن النبي ﷺ دعا الله تعالى بأسمائه المضافة ، وأمر بذلك ، وأقر من فعل ذلك ، وفي عن التسمي بها .. وهاكم بعض ما جاء في ذلك :

- عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : (كان أكثر دعائه ﷺ يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك) (٢)

- وعن انس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (ألقوا يا ذا الجلال والإكرام) (٣)

٢ (أخرجه الترمذي في جامعه : كتاب الدعوات ، باب يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ، (٣٨٦٤) ، وقال : حديث حسن ، والإمام أحمد في مسند أم سلمة ، والحاكم في المستدرک : كتاب الدعاء والتكبير ، (١٩٢٦) وقال : صحيح على شرط مسلم ، وابن حبان في صحيحه : كتاب الرقائق ، باب الأدعية (٩٤٣) وقال الأرئوط : إسناده صحيح ..

٣ (أخرجه الترمذي في جامعه : كتاب الدعوات ، باب يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث . (٣٨٦٧) وأحمد في مسند ربيعة بن

- وعن ثوبان رضي الله عنه قال :
(كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من
صلاته استغفر ثلاثا ، وقال : اللهم
أنت السلام ومنك السلام تباركت يا
ذا الجلال والإكرام)^(١)

- ومضي إقرار النبي ﷺ قول
الداعي : (اللهم إني أسألك بأن لك
الحمد ، لا إله إلا أنت ، المنان ، بديع
السموات والأرض ، يا ذا الجلال
والإكرام ، يا حي يا قيوم)^(٢)

- وعن عائشة رضي الله عنها
قالت : (كان رسول الله ﷺ إذا أتى

المريض يدعوا له : أذهب بأس رب
الناس واشف ، أنت الشافي...)^(٣)

- وعن عبد الله بن أبي أوفى
رضي الله عنه قال : (دعا رسول الله
ﷺ علي الأحزب ، وقال : اللهم
مزل الكتاب سريع الحساب اهزم
الأحزاب...)^(٤)

- وعن أبي هريرة رضي الله
عنه : أنه ﷺ قال لأبي بكر رضي الله عنه :
(قل اللهم عالم الغيب والشهادة ،
فاطر السماوات والأرض ، رب كل
شيء ومليكه...)^(٥)

٣ (رواه البخاري في صحيحه : كتاب الطب
باب مسح الراقي الوجع يده اليمن ، (٥٧٥٠)
وكتاب المرضى باب دعاء الوليد للمريض
(٥٦٥٧) ومسلم : كتاب السلام باب
استحباب رقية المريض (٥٨٣٩) وغيرهما .
٤ (رواه البخاري في صحيحه . كتاب الجهاد
، باب الدعاء على المشركين (٢٩٣٣) و
كتاب المغازي ، باب غزوة الخندق (٤١١٥)
ومسلم في صحيحه : كتاب الجهاد والسير ،
باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو
(٤٦٤١) وغيرهما .
٥ (أخرجه أبو داود في سننه : كتاب الأدب ،
باب ما يقول إذا أصبح (٥٠٦٩) والترمذي

- وفي دعاء الاستخارة قوله ﷺ :
(وأنت علام الغيوب)^(١)

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي ﷺ قال : (أغبط رجل علي
الله يوم القيامة وأخبت وأغبطه عليه
رجل كان يسمى ملك الأملاك ، لا
ملك إلا الله) وفي رواية (إن أخرج
اسم عند الله رجل تسمى ملك
الأملاك) (لا مالك إلا الله عز وجل)^(٢)
أبعد هذا يقول المؤلف إن الأسماء
المضافة ليست أسماء لله !!

في جامعه : كتاب الدعوات ، باب منه (الذكر
عند الصباح والمساء) ، (٣٧٢٠) والإمام
أحمد في مسند أبي بكر ، ومسند أبي هريرة .
وصححه الألباني : صحيح الجامع (٤٠٢)
١ (رواه البخاري في صحيحه : كتاب التهجد
، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى (١١٦٢) ،
وكتاب الدعوات ، باب الدعاء عند
الاستخارة (٦٣٨٢) عن جابر رضي الله عنه
، وغيره .
٢ (رواه مسلم في صحيحه : كتاب الآداب ،
باب تحريم التسمي بملك الأملاك وملك الملوك
(٥٧٣٤) و (٥٧٣٥)
ومعنى أخرج : أوضع وأذل .

إن النبي ﷺ يصرح بأن (ملك
الملوك) من أسماء الله المختصة به ،
وينهي عن التسمي به ، والمؤلف
يقول : لا ليس هو من أسماء الله !!!

ج - وأما الإجماع : فقد اتفق
العلماء اعتبار ما ورد في القرآن أو
السنة علي سبيل الإضافة والتقييد من
أسماء الله تعالى ، ولم يشذ عنهم - فيما
أعلم - سوى ابن حزم .
* * ابن تيمية وابن القيم يقران
بالأسماء المضافة :

ثم إن من العجب العجيب أن
يقول الباحث : " وهذا الشرط أشار
إليه ابن تيمية... " ^(٣) .

وهذا برأيي إما كذب علي الشيخ
أو جهل بما سطره الشيخ في كتبه ؛ إذ
صرح ابن تيمية فيها بالأخذ بالأسماء
المضافة .

ولتأمل هذا النص : " ومن أسمائه
التي ليست في هذه التسعة والتسعين)

٣ (أسماء الله الحسنى ١ / ٣٥ .

أي التي في رواية الترمذي (اسمه السبوح ... وكذلك أسماؤه المضافة مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين ، ورب العالمين ، ومالك يوم الدين ، وأحسن الخالقين ، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه ، ومقلب القلوب ، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة وثبت في الدعاء بما ياجماع المسلمين (تأمل) وليس من هذه التسعة والتسعين ^(١) .

فالشيخ ينص علي أن هذه الأسماء ثبتت في القرآن والسنة ، وثبت الدعاء بها فيهما، وعلي ذلك أجمع المسلمون؟ وعلي هذا سار تلميذه ابن القيم ، ومن أقواله في ذلك : " .. وكذلك من تشبه في الاسم الذي لا ينبغي إلا لله وحده ، كملك الأملاك ، وحاكم الأحكام ونحوه .. " ^(٢) .

(١) مجموع الفتاوي ٢٢ / ٤٨٥ .

(٢) الجواب الكافي ص ١٦٢ .

فكيف يرفض المؤلف أمرا أجمع عليه المسلمون ؟ !!

* * لا منافاة بين الحسن والإضافة:

وأما زعم المؤلف أن الإضافة والتقييد يحدان من إطلاق الحسن والكمال علي الله عز وجل : فغير صحيح ؛ إذ لا منافاة بين الحسن والإضافة ، بل علي العكس ، قد يكون الاسم المضاف أبلغ في الدلالة علي الحسن من غيره ، وتلدبر معي اسمه تعالي (ذا الجلال والإكرام) هل الإضافة قيدت الحسن أو زادتة ؟ وهل اسم (المسعر) - الذي أثبتته المؤلف ^(٣) - أكمل من (ذي الجلال والإكرام) ؟

(٣) ويلاحظ أن كثيرا من العلماء الذين جمعوا الأسماء الحسني لم يذكروا (المسعر) ضمن أسمائه تعالي ، وهذا ما جعل الدكتور المؤلف يهاجمهم بشدة ، قائلا : " أغلب العلماء الذين تبعوا الأسماء .. استبعدوا المسعر بلا دليل أو

ثم انظر إلي أسماء (رفيع الدرجات، غافر الذنب ، قابل التوب، شديد العقاب) هل في هذه الأسماء ما يتنافي مع الجمال والكمال الإلهي ؟ !! ليست هذه الأسماء ، وأمثالها ، ذات

تعليق * [أسماء الله الحسني ١ / ٧٨] * ولكن العجب أنني وجدت ذلك الأمر قد اجتمع عليه أعلام أجلاء كالإمام البيهقي وابن العربي والأصبهاني وابن مندة (وابن حجر) حتي المعاصرين كابن عثيمين وعبد المحسن العباد : جميعهم استبعدوا المسعر * [نفس المصدر والصفحة]

والأدهي من ذلك كله أن المؤلف اقم هؤلاء العلماء برد أحاديث النبي إتباعا لاستحسانهم ، حيث قال : " والقصد أن الاسم ثابت بالحديث الصحيح وليس لنا أن نرد قول نبينا صلى الله عليه وسلم في تسميته لله بهذا الاسم بناء علي اجتهد أو استحسان " [نفس المصدر والصفحة]

وإني لأعجب من هذه الجرأة والتجني علي علماء الأمة !!

دلالة بالغة علي التمجيد والتقديس لله تعالي ؟

والغريب أن الباحث يشترط الإطلاق في اللفظ لا المعنى ، لنقرأ " وإذا كانت الأسماء الحسني لا تخلو في أغلبها من تصور التقييد العقلي بالممكنات وارتباط آثارها بالمخلوقات كالحائلي والخالق والرازق والرزاق ، أو لا تخلو من تخصيص ما يتعلق ببعض المخلوقات دون بعض كالأسماء الدالة علي صفات الرحمة والمغفرة مثل الرحيم والرهوف والغفور والغفار ؛ فإن ذلك التقييد لا يدخل تحت الشرط المذكور، وإنما المقصود هو التقييد بالإضافة الظاهرة في النص كالغافر والقابل والشديد في قوله تعالي : { غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب } " ^(١)

وهذا يتناقض تماما مع زعمه أن الإضافة والتقييد يحدان من إطلاق الحسن والكمال علي الله تعالي ؛ فهو

(١) أسماء الله الحسني ١ / ٣٥ .

حين يشترط الشرط ينظر إلى المعنى ومدى دلالة الاسم على الحسن والكمال ، وحين يطبق الشرط ينظر إلى اللفظ دون المعنى.

ومن ثم فهو يهدم بتطبيق الشرط: دليل الشرط ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى : فإن اعتراف الباحث بأن أغلب الأسماء الحسنى لا تخلو من تخصيص وتقيد ، هو اعتراف ضمني منه بأن التخصيص والتقيد لا يحدان من إطلاق الحسن والكمال على الله المتعال ، وإلا لرفض الأسماء التي جاءت مطلقة كالرحيم والرحمن..

وهاتان الناحيتان قد غابتا عن ذهن المؤلف للأسف !!

قصارى القول : إن هذا الشرط بهذا الفهم اختراع محض لا مستند له من الشرع أو اللغة .^(١)

* اضطراب المؤلف في تطبيق هذا الشرط :

هذا وقد اضطرب الباحث اضطرابا شديدا في تطبيق هذا الشرط: فمرة يقبل المقيد يدعوي اقترانه بالعلو والفوقية ، كقوله تعالى : { وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ } [الأنعام : ١٨] وقوله : { وَرَبِّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيزٌ } [سبأ : ٢١] ، ومرة يرفض كقوله تعالى : { وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ } [يوسف : ١٨] : وقوله { إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى } [فصلت : ٢٩] .. فقبل القاهر والحفيظ ورفض المستعان والمحيي ..

وأحيانا يقبل المعروف بالألف واللام كقوله تعالى : { وَأَنَا لَنُخْئِ نَخِيئِي وَنَمِيتُ وَنُحْنُ الْوَارِثُونَ } [الحجر : ٢٣] . وأحيانا يرفض المعروف بالألف واللام كقوله تعالى : { أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ } @ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ } [الواقعة : ٦٤ ، ٦٥] وقوله : { وَالْأَرْضُ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ

الْمَاهِدُونَ } [الذاريات : ٤٨] فقبل الوارث ورفض الزارع والماهد..^(١) وأما الشرط الرابع والخامس فلا خلاف فيهما بين علماء الإسلام إجمالا . وإنما وقع الخلاف في التفصيل والتطبيق..

* * رابعا: تعيين الأسماء في رواية الترمذي غير مقطوعة بإدراجه :

وأما قطع الباحث بأن تعيين الأسماء في رواية الترمذي مدرج فيها وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فليس بمسديد ؛ لأن كبار علماء الحديث لم يقطعوا بذلك :

فاليهقي - وهو من كبار القوم - يقول : " ويحتمل أن يكون التفسير وقع من بعض الرواة ، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم ، ولهذا الاحتمال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح " ^(٢) وكذا قال الإمام البغوي ^(٣)

- (١) انظر المصدر السابق ص ١٤٩ ، و أسماء الله الحسنى ١ / ٣٤ - ٣٦ .
- (٢) الأسماء والصفات ص ١٨ .
- (٣) انظر شرح السنة ٥ / ٣٥ :

وابن العربي - وهو كذلك - يقول : " لا يعلم هل تفسير الأسماء في الحديث : هل هو من قول الراوي أو من قول النبي صلى الله عليه وسلم " ^(٤)

والحافظ ابن حجر يعدد أسباب ترك الشيخين لحديث الوليد ، فيقول : " .. واحتمال الإدراج " ^(٥) هكذا باستخدام لفظ (احتمال) !!

بل إن ابن حجر ذكر - في نص بالغ الأهمية - أن كثيرا من العلماء حكم بأن تعيين الأسماء من كلام النبي عليه الصلاة والسلام ، حيث قال : " اختلف العلماء في سرد الأسماء هل هو مرفوع أو مدرج في الخبر من بعض الرواة : فمشى كثير منهم على الأول ، واستدلوا به علي جواز تسمية الله تعالى بما لم يرد في القرآن بصيغة الاسم ؛

- (٤) الأسنى ص ٨٩ وقارن الفتح ١١ / ٢٢٠ .
- (٥) فتح الباري ١١ / ٢١٩ . وهو نص صريح من شيخ الإسلام ابن حجر بأن كثيرا من العلماء صرح برفع الأسماء الحسنى في حديث الترمذي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - . فتأمل !
- وإن كان هو : (ابن حجر) رجح أقما مدرجة .

(١) انظر الإلهيات لأستاذنا السير ص ١٤٠ .

لأن كثيرا من هذه الأسماء كذلك .
وذهب آخرون إلى أن التعيين مدرج
خلو أكثر الروايات عنه " (١)

وبهذا يتبين لنا خطأ الصنعاني وابن
تيمية في حكايتهما اتفاق الحفاظ على
أن سرد الأسماء إدراج من بعض
الرواة!!

وقد تناقض الصنعاني مع نفسه في
نفس الصفحة التي حكى فيها ذلك ،
حين قال : " وعرفت من كلام
المصنف أن مراده أن سرد الأسماء
الحسني المعروفة مدرج عند المحققين
وأنه ليس من كلامه صلي الله عليه
وسلم ، وذهب كثيرون إلى أن عدها
مرفوع " (٢)

وهاكم دراسة مفصلة لروايات
سرد الأسماء الحسني والحكم عليها :

طرق سرد الأسماء :

وقع سرد الأسماء في ثلاثة طرق :

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) سبل السلام ١٤١/٤ .

الطريق الأول : رواية الوليد

بن مسلم .

١ - أخرجها الترمذي في جامعه :

كتاب الدعوات ، باب في أسماء الله
الحسنى ، حديث رقم (٣٥٠٧) فقال :

" حدثنا ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني
، حدثنا صفوان بن صالح ، حدثنا

الوليد بن مسلم ، حدثنا شعيب بن أبي
همزة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ،

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله
ﷺ : إن لله تسعة وتسعين اسما مائة

غير واحد من أحصاها دخل الجنة .
هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن

الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن
المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق

البارئ المصور الغفار القهار الوهاب
الرزاق الفتاح

العليم القابض الباسط الخافض
الرافع المعز المذل السميع البصير

الحكم العدل اللطيف الخبير الحليم
العظيم الغفور الشكور العلي الكبير

الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم

الرقيب المجيب الواسع الحكيم الودود

المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل

القوي المتين الولي الحميد المحصي

المبدئ المعيد المحيي المميت المحي القيوم

الواحد الماجد الواحد الصمد القادر

المقتدر المقدم المؤخر الأول الآخر

الظاهر الباطن السوالي المتعالي البر

التراب المنتقم العفو الرؤوف مالك

الملك ذو الجلال والإكرام المقسط

الجامع الغني المغني المانع الضار النافع

النور الهادي البديع الباقي الوارث

الرشيد الصبور .

قال أبو عيسى : هذا حديث

غريب ، حدثنا به غير واحد عن

صفوان بن صالح ، ولا نعرفه إلا من

حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند

أهل الحديث . وقد روى هذا الحديث

من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي

صلي الله عليه وسلم ، ولا نعلم في

كثير شيء من الروايات له إسناد

صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا

الحديث "

قال ابن حجر : " ولم ينفرد به

صفوان فقد أخرجه البيهقي من طريق

موسى بن أيوب النصيبي وهو ثقة عن

الوليد " (١)

٢ - فقد قال الإمام البيهقي -

في كتابه الأسماء والصفات : باب بيان

الأسماء التي من أحصاها دخل الجنة :

" أخبرنا أبو أحمد عبد الله بن محمد بن

الحسين المهرجاني العدل ، أنا أبو بكر

محمد بن جعفر أبي موسى المزكي ، نا

محمد بن إبراهيم العبدى ، نا أبو

عمران موسى بن أيوب النصيبي نا

الوليد بن مسلم ... " إلخ وساق بقية

الإسناد ، وسرد الأسماء ، ثم قال " وفي

رواية النصيبي : المغيث بدل المقيت

" (٢) ... فالحديث ليس غريبا كما

قال الترمذي .

(١) فتح الباري ١١ / ٢١٩ . وذكر ابن حجر

أيضا أن ابن مندة أخرجه كذلك من طريق

موسى بن أيوب عن الوليد ، به ..

(٢) الأسماء والصفات ص ١٩ - ٢٠ .

٣- وأخرجه أيضا من نفس طريق الترمذي : ابن خزيمة في صحيحه ^(١) :

يقول الأقلشي ^(٢) : " فهذه الرواية التي رجحها الترمذي علي سائر الروايات قد رواها محمد بن اسحاق بن خزيمة عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني كما رواه الترمذي سواء " ^(٣)

(١) لكني لم أقف في المطبوع منه على ذلك ، وقد أشار ابن خزيمة إلى حديث الأسماء في كتابه التوحيد .. مرارا ، ومن ذلك قوله : " والمقسط أيضا اسم من أسامي الله عز وجل : في خبر أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في أسامي الرب عز وجل فيه (والمقسط) " [التوحيد ص ٣٥ ، ط دار الحديث - القاهرة ٢٠٠٢ م.]

(٢) هو أحمد بن قاسم اللخمي الأقلشي الأندلسي ، أبو العباس : عالم بالقراءات والتفسير والحديث . سكن قرطبة ورحل إلى الشرق ، واستقر وتولى بطليطة . له كتاب في معاني القرآن ... [انظر : الأعلام للزركلي

[١٩٧/١]

(٣) الأسنى ص ٩٠ .

ويقول ابن حجر - مقارنا بين متني الترمذي وابن خزيمة - : " وقع في صحيح ابن خزيمة في رواية صفوان أيضا مخالفة في بعض الأسماء : قال الحاكم بدل الحكيم والقريب بدل الرقيب والمولى بدل الوالي والأحد بدل المغني " ^(٤)

٢- وابن حبان في صحيحه : كتاب الرقائق ، باب الأذكار ، حديث رقم (٨٠٩) ^(٥) فقال : " أخبرنا الحسن بن سفيان ، ومحمد بن الحسن بن قتيبة ، ومحمد بن أحمد بن عبيد بن فياض بدمشق ، واللفظ للحسن ، قالوا : حدثنا صفوان بن صالح الثقفي ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم ، قال : حدثنا شعيب بن أبي حمزة ، قال : قال : حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ... " وساق الحديث بتمامه . إلا أنه ذكر (الرافع) بدل (المانع) .

(٤) فتح الباري ١١/ ٢٢٠ .

(٥) وانظر (موارد ٢٣٨٤) .

عنه العراقي في (المستخرج على المستدرک)

٤- وأخرجه البغوي في " شرح السنة " : كتاب الجمعة ، باب أسماء الله الحسنى ^(١) ، من طريق ابن خزيمة ، به

٥- وأخرجه البيهقي في " الأسماء والصفات " و " السنن الكبرى " و " شعب الإيمان " ^(٢) من طريق جعفر بن محمد الفريابي عن صفوان ابن صالح ... إلخ ، وسرد نفس الأسماء التي في رواية الترمذي ، ولكن بزيادة (الكافي).

٦- وأخرجه أبو نعيم في طرق الأسماء الحسنى ، حديث رقم (٨) عن الحسن بن سفيان عن صفوان بن صالح ... ، بلفظ الترمذي .

قلت : وقد صرح الوليد بن مسلم هنا بالحديث عن شيخه وشيخه ، وكذا الحال بالنسبة لصفوان .. فتأمل.

٣- وأخرجه الحاكم في مستدرکه : كتاب الإيمان ، حديث رقم (٤١) فقال : " حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبد الله العنبري ، ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدی ثنا موسى بن أيوب النصيبي . وحدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه ، أنبأنا محمد بن أحمد بن الوليد الكرابيسي ، ثنا صفوان بن صالح الدمشقي ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم ... إلخ وسرد نفس أسماء الترمذي ، إلا أنه قال : " المغيث ، وقال صفوان في حديثه : المقيت ، وإليه ذهب أبو بكر محمد بن إسحاق في مختصر الصحيح "

ثم قال الحاكم : صحيح علي شرط الشيخين .. ووافقه الذهبي على ذلك في (تلخيص المستدرک) وسكت

(١) ٧٦/٣ .

(٢) انظر : الأسماء ص ١٥-١٦ ، والسنن : كتاب الإيمان باب أسماء الله عز وجل ١٠/ ٢٧ ، والشعب حديث رقم (٩٧) ١٥/١ .

دراسة لرجال الترمذي وابن خزيمة:

١- إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي أبو إسحاق الجوزجاني :

روى عن : إبراهيم بن العلاء .
وأحمد الحضرمي ، وصفوان بن صالح
الدمشقي ... وغيرهم .

وروى عنه : أبوداود .
والترمذي ، والنسائي ... وجماعة .
وثقه : النسائي ، والدارقطني ،
وابن حبان ، وغيرهم .

وقال أبوبكر الخلال : إبراهيم بن يعقوب جليل جدا ، كان أحمد بن حنبل يكاتبه ويكرمه إكراما شديدا .

توفي بدمشق سنة (٢٥٦هـ) وقيل غير ذلك ^(١) .

١ (انظر : قذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المذي ٢/ ٢٤٤ - ٢٥٠ ، ت د .
بشار عواد ، الناشر مؤسسة الرسالة - بغداد ، ط ٤ ، ١٤٠٦هـ . وتاريخ دمشق لابن

٢- صفوان بن صالح بن صفوان بن دينار الثقفي مولاهم ،
مؤذن الجامع :

روى عن : الوليد بن مسلم .
ومروان بن محمد ، وابن عينة... وجماعة .

وروى عنه : إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، وعبد السلام بن عتيق ،
ويزيد بن محمد .. وخلق .

وثقه : أبوداود ، وابن حبان ، والغساني ، ومسلمة بن قاسم
الأندلسي ، وأبو علي الجبائي ، وغيرهم ^(١) .
ومر بنا قول الترمذي : هو ثقة
عند أهل الحديث .

وقال ابن حجر في " التقريب " :
ثقة ، وكان يدلّس تدليس تسوية ^(٢) .

عساكر ، ٢٨١/٧ ، ت علي شيري ، دار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ

٢ (انظر : قذيب الكمال ١٣/ ١٩٤ ، وقذيب التهذيب لابن حجر ٤/ ٤٢٧ ، دار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

٣ (تدليس التسوية : " هو أن يروي حديثا عن شيخ ثقة غير مدلس ، وذلك الثقة يروي

٣- الوليد بن مسلم القرشي مولاهم ، أبو العباس الدمشقي :

روى عن : شعيب بن أبي حمزة ، وسفيان الثوري ، وأبي رافع المدني .. وخلق .
وروى عنه : أحمد بن حنبل ،

وصفوان بن صالح ، إسحاق بن راهويه .. وغيرهم .

وثقه : ابن سعد (صاحب الطبقات) ، والعجلي في " معرفة الثقات " ، ويعقوب بن شيبة ..

وقال أبو زرعة الدمشقي : سألت أبا مسهر عن الوليد بن مسلم ، فقال :

عن ضعيف ، ليأتي المدلس الذي سمع من الثقة الأول غير المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند ، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني ، بلفظ يحتمل (كمن) فيستوي الإسناد كله ثقات .. وقد وقع فيه جماعة من الأئمة الكبار .. كالأعمش والثوري .. و ..

بقية بن الوليد والوليد بن مسلم " [التبيين لأسماء المدلسين لإبراهيم بن العجمي الطرابلسي ١/ ٣٣ - ٣٤ ، ت محمد الموصلي ، الناشر مؤسسة الريان - بيروت ، ط ١ ،

[١٤١٤هـ]

كان من ثقات أصحابنا ، وفي رواية من حفاظ أصحابنا .

وقال أحمد : ما رأيت في الشاميين أعقل منه .

وقال ابن المديني : هو رجل أهل الشام وعنده علم كثير .

وقال يعقوب بن سفيان : كنت

أسمع أصحابنا يقولون : علم الناس عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم . فأما الوليد فمضى على سنته محمودا عند أهل العلم ، متقنا صحيحا ، صحيح العلم .

وقال أبو حاتم : صالح الحديث .

وقد روى له الجماعة (البخاري

ومسلم وأصحاب السنن الأربعة) ^(١) .

وبالجملة قال ابن حجر : الوليد

بن مسلم .. ثقة ، لكنه كثير .. التسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة

١ (انظر : قذيب الكمال ٣١/ ٩٥ - ٩٨ ، وتاريخ دمشق ٦٣/ ٢٨١ وما بعدها ، وميزان الاعتدال للذهبي ٤/ ٣٤٧ وما بعدها ، ت محمد علي الجبائي ، دار المعرفة - بيروت ، ط ١ ، .

أربع أو أول سنة خمس وتسعين " ومائة (١).

٤- شعيب بن أبي حمزة : واسمه دينار الأموي أبو بشر الحمصي .

روى عن : الزهري ، وأبي الزناد ، ونافع ... وغيرهم .

وروى عنه : ابنه بشر ، وبقية بن الوليد ، والوليد بن مسلم ... وعدة .

وثقه : ابن معين ، والعجلي ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وابن حبان ، ويعقوب بن شيبة ..

وقال الخليلي : هو ثقة متفق عليه ..

توفي سنة (١٧٢هـ) (٢) .

٥- أبو الزناد : هو عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن .

١ (تقريب التهذيب لابن حجر ٢ / ٢٨٩ ، ت مصطفى عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ)

٢ (انظر : تهذيب التهذيب ٤ / ٣٠٧-٣٠٨ ، والثقات لابن حبان ٦ / ٤٣٨ ، ت السيد شرف الدين ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ)

روى عن : أنس ، وعروة بن الزبير ، والأعرج .. وجماعة .

وروى عنه : السفيان ، والأعمش ، وشعيب بن أبي حمزة .. وغيرهم .

وثقه : أحمد ، والعجلي ، وابن سعد ، والذهبي ..

وقال ابن عدي وابن معين : ثقة حجة . وقال أبو حاتم : ثقة ثقة حجة صاحب سنة .

وقال البخاري : أصح أحاديث أبي هريرة : أبو الزناد عن الأعرج عنه . مات سنة (١٣٠هـ) وقيل غير ذلك . (٣)

٦- الأعرج : هو أبو دارود عبد الرحمن بن هرمز المدني :

روى عن : أبي هريرة ، وأبي سعيد ، وطائفة .

وروى عنه : الزهري ، وأبو الزناد ، وصالح بن كيسان ، وآخرون .

٣ (انظر : تهذيب التهذيب ٥ / ١٧٨ ، وميزان الاعتدال ٢ / ٤١٨ .

وثقه : ابن سعد ، وابن المديني ، والعجلي ، والنسائي ، والساجي ، وابن حبان وغيرهم . وقال ابن عدي : أحاديثه مستقيمة كلها .

مات بالإسكندرية سنة (١١٧هـ) (١)

٧- الراوي الأعلى (أبو هريرة) : أشهر ما قيل في اسمه واسم أبيه : عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، وقال النووي : إنه أصح .

أسلم سنة (٧هـ) ، ولزم صحبة النبي ﷺ ، وقد أجمع أهل الحديث علي أنه أكثر الصحابة حديثا .

قال البخاري : روي عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم ، وكان أحفظ من روى الحديث في عصره .

روى عنه من الصحابة : ابن عمر ، وابن عباس ، وجابر ، وأنس .. وغيرهم .

١ (انظر : تهذيب التهذيب ٦ / ٢٦٠ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٥ / ٥٩ .

ومن كبار التابعين : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والأعرج .. وخلق .

توفي بالعقيق ثم حل إلى المدينة ، سنة (٥٧هـ) وقيل غير ذلك . (٢)

الطريق الثاني : رواية زهير بن محمد عن موسى بن عقبة .

١- أخرجه ابن ماجه في سننه : كتاب الدعاء ، باب أسماء الله عز وجل ، حديث رقم (٣٩٩٤) فقال :

" حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني ، حدثنا أبو المنذر زهير بن محمد التميمي ، حدثنا

موسى بن عقبة ، حدثني عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله

صلي الله عليه وسلم ، قال : إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا ، إنه

وتر يحب الوتر ، من حفظها دخل

٢ (انظر الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر ٣ / ٤١٨ - ٤٢٢ ، ت علي البجاوي ، دار الجيل بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ)

الجنة . وهي الله الواحد الصمد الأول
الآخر الظاهر الباطن

اخلق البارئ المصور الملك الحق
السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار
التكبر الرحمن الرحيم اللطيف الخبير
السميع البصير العليم العظيم البار
المتعال الجليل الجميل الحي القيوم
القادر القاهر العلي الحكيم القريب
الجيب الغني الوهاب الودود الشكور
الماجد الواحد الوالي الراشد العفو
الغفور الخليم الكريم التواب الرب
الجيد الولي الشهيد المبين البرهان
الرءوف الرحيم المبدئ المعيد الباعث
الوارث القوي الشديد الضار النافع
الباقى الواقى الخافض الرافع القابض
الباسط المعز المذل المقسط الرزاق ذو
القوة المتين القائم الدائم الحافظ
الوكيل الفاطر السامع المعطي الحيى
المميت المانع الجامع الهادي الكافي
الأبد العالم الصادق النور المنير التام
القديم الوتر الأحد الصمد الذي لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد.

قال زهير : فبلغنا من غير واحد
عن أهل العلم أن أولها يفتح بقول :
لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له
الأسماء الحسنى " .

واضح من مقارنة روايتي زهير
وصفوان أن بينهما اختلافا في ثلاث
وعشرين اسما ، ذكرها ابن حجر بقوله :
" فليس في رواية زهير (الفتح القهار
الحكم العدل الحبيب الجليل المحصي
المقتدر المقدم المؤخر البر المنتقم المغني
النافع الصبور البديع الفجار الحفيظ
الكبير الواسع الأحد مالك الملك ذو
الجلال والإكرام) وذكر بدلها (الرب
الفرد الكافي القاهر المبين بالوحدة
الصادق الجميل البادي .. القديم البار
.. الولي البرهان الشديد الواقى ..
القدير الحافظ العادل المعطي العالم
الأحد الأبد الوتر ذو القوة) " (١) .

٢- وأخرجها أيضا أبونعيم في
طرق الأسماء الحسنى " حديث رقم

(١٨) فقال : " حدثنا أبو محمد بن
حيان ، حدثنا أبو العباس محمد بن
أحمد بن سليمان الهروي ، ثنا أبو
عامر ، ثنا الوليد بن مسلم : ثنا زهير
بن محمد التميمي ، عن موسى بن عقبة
، عن الأعرج عن أبي هريرة عن
رسول الله ﷺ ، قال .. - فذكره
وسرد الأسماء .

قلت : وقد وقع بين رواية الوليد
هذه ورواية الصنعاني التي قبلها
اختلاف بالزيادة والنقص ؛ فليس في
رواية الوليد (الرحمن الرحيم القادر
القاهر العلي الماجد الواحد الوالي
الراشد الواقى المقسط الفاطر السامع
التام) وذكر بدلها (الهادي القهار
العليم الولي الواحد الرشيد الحميد
الولي الواقى العادل الحق)

٣- وأخرجه أبو الشيخ ابن
حيان من رواية أبي عامر القرشي عن
الوليد بن مسلم .. فقال : حدثني

زهير بن محمد عن موسى بن عقبة عن
الأعرج عن أبي هريرة : قل زهير
فبلغنا أن غير واحد من أهل العلم
قال إن أولها أن تفتح بلا إله إلا الله ،
وسرد الأسماء. (١)

دراسة لرجال ابن ماجه :

١- هشام بن عمار بن نصر
السلمي الدمشقي ..

روى عن: عبد الملك بن محمد
الصنعاني ، ومعروف الخياط ، ومالك
بن أنس وخلق .

وروى عنه : البخاري ،
وأبوداود ، والنسائي ، وابن ماجه
وغيرهم .

وثقه ابن معين ، وابن حبان ،
والعجلي . وقال الدارقطني وأبو حاتم
والنسائي والعجلي (مرة) : صدوق .
وقال مسلمة : تكلم فيه . وقال
المروزي عن أحمد : هشام طياش
خفيف .

وقال ابن حجر : صدوق .. مات
سنة خمس وأربعين (ومائتين) على
الصحيح .^(١)

٢- عبد الملك بن محمد الحميري
الصنعاني (نسبة إلى صنعاء دمشق) ..
روى عن : زهير بن محمد ،
وثابت بن عجلان ، وحريز بن عثمان
وجماعة .

وروى عنه : هشام بن عمار ،
وعمر بن عثمان ، وداود بن رشيد
وغيرهم .

قال أبو حاتم الرازي : يكتب
حديثه ، وسئل عنه دحيم فكانه
ضجع ، وقال أبو حاتم ابن حبان :
لا يجوز الاحتجاج بروايته ، وقال أبو
أيوب سليمان بن عبد الرحمن : ثقة^(٢)

٣- زهير بن محمد الخراساني
المروزي : أبو المنذر ..

(١) إراجع : قذيب الكمال ٢٤٢/٣ -
٢٤٩ ، وقذيب التهذيب ١١/٤٧ - ٤٩ ،
وتقريب التهذيب ٢٦٨/٢ .
(٢) انظر : قذيب الكمال ١٨/٤٠٥ - ٤٠٧

روى عن : موسى بن عقبة ،
وزيد بن أسلم ، وحيد الطويل
وغيرهم .

وروى عنه : عبد الملك الصنعاني
وأبو داود ، والوليد بن مسلم وجماعة .
قال حنبل عن أحمد : ثقة ، وقال
عثمان عن يحيى : ثقة .. ، وقال ابن
شبة : صدوق صالح الحديث ، وقال
عثمان الدارمي وصالح محمد : ثقة
صدوق ، زاد عثمان : وله أغاليط
كثيرة ، وقال أبو حاتم : محله الصدق
وف حفظه سوء ، وقال العجلي :
لابأس به ، وذكره ابن حبان في
الثقات وقال : يخطئ ويخالف ... مات
سنة (١٦٢ هـ)^(٣)

٤- موسى بن عقبة بن أبي عياش
الأسدي ...

روى عن : الأعرج ، وعكرمة ،
وعروة بن الزبير وآخرين .

(٣) انظر : قذيب التهذيب ٣/٣٠٢ .

وعنه : زهير بن محمد ، وإسماعيل
بن عياش ، وإبراهيم بن طهمان ،
وغيرهم .

وثقه : مالك وأحمد وابن سعد
وأبو حاتم وابن حبان وابن معين ...^(١)
٥ ، ٦ - وأما الأعرج ، وأبو
هريرة ، فقد ترجمت لهما سابقا .

وبالجملة : فقد حكم الإمام
البوصيري على حديث ابن ماجه
بالضعف ، فقال : " وإسناد طريق ابن
ماجه ضعيف لضعف عبد الملك بن
محمد " ^(٢) بينما حكم القرطبي على
سنده بالحسن ^(٣)

الطريق الثالث : رواية عبد العزيز
بن الحصين عن أيوب السختياني عن
ابن سيرين عن أبي هريرة ..

(١) إراجع : قذيب الكمال ٢٩/١١٥ -
١٢١ ، وقذيب التهذيب ١٠/٣٢١ - ٣٢٣ .
(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٣/
٢٠٨ .

(٣) انظر الأسنى ص ٩٣ .

١- خرجها الحاكم في
مستدركه : في كتاب الإيمان ، حديث
رقم (٤٢) فقال : " حدثنا .. أبو
محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب ،
بهمدان ، ثنا الأمير أبو الهيثم خالد بن
أحمد الذهلي ، بهمدان ، ثنا أبو أسد
عبد بن محمد البلخي ، ثنا خالد بن
مخلد القطواني .

حدثناه محمد بن صالح بن هاني ،
وأبو بكر بن عبدالله ، قالوا ثنا الحسن
بن سفيان ، ثنا أحمد بن سفيان النسائي ،
ثنا خالد بن مخلد ، ثنا عبد العزيز بن
الحصين بن الترحان ، ثنا أيوب
السختياني ، وهشام بن حسان ، عن
محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة عن
النبي ﷺ قال : (إن لله تسعة
وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة :
الله الرحمن الرحيم الإله الرب الملك
القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز
الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور
العليم العليم السميع البصير الحي
القيوم الواسع اللطيف الخبير الحنان

المنان البديع الودود الغفور الشكور
النجيد المبدئ المعيد النور الأول الآخر
الظاهر الباطن الغفار الوهاب القادر
الأحد الصمد الكافي الباقي الوكيل
النجيد المغيث الدائم المتعالي ذو الجلال
والإكرام المولي النصير الحق المبين
الباعث الحبيب المحيي المميت الجميل
الصادق الحفيظ الكبير القريب الرقيب
الفتاح التواب القديم الوتر الفاطر
الرزاق العلام العلي العظيم الغني
المليك المقتدر الأكرم الرؤوف المدبر
المالك القدير الهادي الشاكر الرفيع
الشهيد الواحد ذو الطول ذو المعارج
ذو الفضل الخلاق الكفيل الجليل
(الكريم).

قال الحاكم: "هذا حديث محفوظ
من حديث أيوب وهشام عن محمد بن
سبرين عن أبي هريرة مختصرا دون
ذكر الأسامي الزائدة فيه كلها في
القرآن ، وعبد العزيز بن الترحمان ثقة،
وإن لم يخرجاه ، وإنما جعلته شاهدا
للهديث الأول " أي حديث الوليد..
هكذا قال، ولكن تعقبه الذهبي بقوله:

" بل ضعفه " يعني عبد العزيز
بن الحصين ^(١) . وتعقبه أيضا ابن
حجر بقوله : " بل متفق على ضعفه ،
وهاه البخاري ومسلم وابن معين ^(٢) " .
وهذا ما قرره البيهقي كما في الفقرة
التالية.

٢- وأخرجها البيهقي في
الأنساب والصفات ، باب بيان أن
جل ثناؤه أسماء أخرى، من طريق الحاكم،
به . ثم قال : " تفرد بهذه الرواية عبد
العزيز بن الحصين بن الترحمان وهو
ضعيف عند أهل النقل .. " ^(٣) وكذا
فعل البيهقي في كتابه " الاعتقاد " ^(٤) ،
إلا أنه أضاف أربعة أسماء مقطوعة من
نص الحاكم ، وهي (البادي العفر
الحميد الخيط)

(١) المستدرك على الصحيحين مع تعليقات
الذهبي في تلخيص ١/٦٣ .
(٢) تلخيص الحبير لابن حجر ٤/٢٥٣٩-
١٥٤١ .
(٣) الأنساب والصفات ص ١٨ .
(٤) ص ٥١ .

٣- وأخرجها أيضا أبو نعيم في
" طرق الأنساب الحسني " حديث
رقم (٢٣) من عدة طرق : عن خالد
بن مخلد عن عبد العزيز بن الحصين
... ، فذكره ثم قال : " السياق
للحسن بن مفيان " ، ولكن فيه زيادة
ونقصان عن رواية الحاكم ، فليس فيه
(الختان الرقيب الرفيع الوتر الفاطر
العلام الأكرم الخلاق الجليل) وذكر
بدلا منها (الغفور الحميد الولي
الوارث المبين الخيط الفاتح القاهر الملك
القادر الرفيق)

٤- و " جعفر الفريابي في
الذكر " ^(١) .

قلت : قد بان من كلام البيهقي
والذهبي وابن حجر أن إسناد هذه
الطريق ضعيف ؛ لاتفاق المحدثين على
ضعف عبد العزيز بن الحصين ، وما
سواه - من رجال الإسناد - إما ثقة

(١) ذكره ابن حجر : الفتح ١١/٢١٩ ، ولم
أقف عليه .

أو صدوق أو له متابع .. ومن ثم فلا
نطول بذكر ترجمة كل راو على حدة.
رواة الحديث كلهم ثقات :

وهذا يتضح لنا أن رواية حديث
سرد الأنساب ، عند الترمذي وابن
خزيمة وابن حبان ، كلهم ثقات .
وقد صرح صفوان بالتحديث عن
شيخه وشيخ شيخه ، كما صرح
الوليد بن مسلم بذلك عن شيخه ،
عند الترمذي وغيره ، وصرح
بالتحديث عن شيخ شيخه ، عند ابن
حبان : وذلك دفعا لما يقال عن
تدليسهما . هذا بالإضافة إلى المتابعات
التي ذكرناها عند بيان طرق الحديث .
وعليه : فإن الحديث صحيح .

وقد صححه من أئمة الحديث كل
من : ابن خزيمة ، وابن حبان ،
والحاكم ، والذهبي ، وابن الحصار ،
والقرطبي ^(٢) .

(٢) انظر الأسنى ص ٨٨-٩٧ . وتفسره
الجامع لأحكام القرآن (تفسير آية الأعراف : ١٨٠ .

وحسنه الإمام النووي^(١)،
ووافقه الشوكاني^(٢)

فإن قيل : لم لم يصححه الترمذي؟
قلت أجاب عن ذلك أبو الحسن
ابن الحصار فقال : " رواة هذا
الحديث كلهم ثقات ، وإنما لم يصححه
الترمذي - رحمه الله - لأن هذه التي
ذكر فيها الأسماء معارضة عنده لرواية
من روى الحديث ولم ينص علي
الأسماء ، وأنت تعلم بأدنى أن ليست
هذه معارضة ، فيحتاج إلي الترجيح
بين الرواة ، وإذا كان الراوي الذي
ذكر الأسماء في روايته عدلا ، فزيادة
العدل مقبولة ... بل الأقرب أن يقال
: إنما أسقطها من قصر حفظه عن
الإتيان بما علي وجهها"^(٣)

١ (انظر الأذكار له ، باب أسماء الله الحسنى ،
ص ١٠٠ ، دار الفکر - بيروت ،
١٤١٤هـ .

٢ (انظر تحفة الذاكرين له ، ص ٨١-٨٤ ،
الناشر دار القلم - بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤م .

٣ (الأسنى ص ٩٢ ، ٣٦ .

فإن قيل : فما العلة في ترك
الشيخين لهذا الحديث ؟

قلت : أجاب عن هذا الإمام
الحاكم بقوله : " العلة فيه عندها أن
الوليد بن مسلم تفرد بسياقه بطوله ،
وذكر الأسماء فيه ، ولم يذكرها غيره ،
وليس هذا بعلة ، فإني لا أعلم اختلافا
بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم
أوثق وأحفظ

وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر
بن شبيب وعلي بن عياش وأقرانهم
من أصحاب شبيب"^(٤) .

يشير الحاكم إلي أن بشرا وعليا
وأبا اليمان روه عن شبيب بدون
سياق الأسماء : فرواية أبي اليمان عند
البخاري ورواية علي عند النسائي ،
ورواية بشر عند البيهقي^(٥)

٤ (المستدرك ١ / ٦٣ .

٥ (فتح الباري ١١ / ٢١٩ بتصرف . هذا
وقد أخرجه بدون سياق الأسماء : البخاري في
صحيحه : كتاب الشروط ، باب ما يجوز من
الاشتراط (٢٧٣٦) ، وفي كتاب التوحيد ،

وقد وافقه الإمام الذهبي علي هذا
التعليل^(١) .

ولكن الحافظ ابن حجر قال -
مستدركا على الحاكم - : " وليست
العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط
، بل الاختلاف فيه ، والاضطراب ،
وتدليسه ، واحتمال الإدراج"^(٢)

قلت : أما احتمال الإدراج : فقد
أجاب عنه ابن الحصار والقرطبي ،

باب إن لله مئة اسم إلا واحدة ، من طريق أبي
اليمان عن شبيب ، به . وأحد من طريق محمد
عن أبي الزناد (٢٥٨ / ٢) به . والبخاري أيضا
: في كتاب الدعوات ، باب لله مئة اسم غير
واحدة (٦٤١٠) . ومسلم في صحيحه :
كتاب الذكر والدعاء ، باب في أسماء الله تعالى
(٢٦٧٧) . والترمذي : في كتاب الدعوات (٣٥٠٨) .
والبيهقي في الأسماء والصفات (ص
١٤-١٥) كلهم من طريق سفيان بن عيينة
عن أبي الزناد ، به ، دون سرد الأسماء [انظر
هامش صحيح ابن حبان ٩١ / ٣ تخريج
الأرنؤوط ، ط مؤسسة الرسالة بيروت
١٩٩٧م]

١ (انظر المستدرك مع تعليقات الذهبي ١ /
٦٣ .

٢ (الفتح ١١ / ٢١٩ .

فإن قيل : هذا " احتمال ينطرق لكل
حديث . فيلزم طرح كل حديث
والتوقف عنه ، وكل اعتراض يؤدي
إلي هذا فهو باطل مردود ، ولا ينبغي
أن ترد الآيات والأحاديث بالاحتمال
العقلي ، وإنما تحمل الآي والأحاديث
علي الاحتمال اللغوي .."^(٣)

وقال الإمام الشوكاني - ردا على
القول بأن بعض أهل العلم جمعها من
القرآن - : هذا القول " غير سديد ،
ومجرد بلوغ واحد أنه رفع ذلك لا
يتنهض لمعارضة الرواية ولا يدفع
الحديث بمثله .."^(٤)

وأما التدليس : فقد صرح فيه
بالتحديث ، كما أسلفت .

وأما الاختلاف بالزيادة
والنقصان : فأمر لا تخلوا منه كثير من
الأحاديث ، وهو يرجع إلي قوة الحفظ
أو ضعفها ..

٣ (الأسنى ص ٩٢-٩٣ .

٤ (تحفة الذاكرين ص ٨٣ .

وعلي أية حال : فإن الحافظ ابن حجر ذهب إلى أن رواية الوليد عن شعيب " هي أقرب الروايات إلى الصحة " ^(١) وقال البوصيري : " وطريق الترمذي أصح شئ في الباب " ^(٢).

وجملة القول : إن أئمة الحديث اختلفوا في رفع سرد الأسماء أو إدراجه لكنهم اتفقوا أو كادوا على قبول هذه الأسماء وهذا ما نجليه في السطور التالية :
قبول الأئمة لرواية الترمذي :
لقد قبلت جماهير الأئمة - علماء وعامة - هذه الرواية :

وهذه طائفة من أقوال العلماء في ذلك :

١- قال الأقليشي : " أولي الروايات بالتعويل عليها ما رواه الترمذي ، فإنه حكم أنها أصح رواية رويت في الأسماء المعدودة ، وحسبكم

(١) الفتح ٢١٩ / ١١ .

(٢) مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه ٢٠٨ / ٣ .

ما حكم به الترمذي ، لكونه من أئمة صناعة الحديث " ^(٣)

وقال : " وعلي هذه الرواية عول أكثر الشارحين للأسماء " ^(٤) وكذا قال ابن حجر ^(٥)

٢- وقال الغزالي : " وقد قبل الجماهير روايته المشهورة التي أجريها شرحها علي منوالها " ^(٦)

٣- وقال ابن برجان ^(٧) : " إن الروايات التي جاءت بتعداد الأسماء .. قد أتت من طرق شتى ، وكلها حق وأسماء لله عز وجل " ^(٨)

٤- وقال ابن الحصار : " وهذا الحديث عندي حجة يجب قبوله والعمل به والرجوع إليه " ^(٩)

(٣) الأسنى ص ٩٠ .

(٤) الأسنى ص ٩٠ .

(٥) انظر الفتح ٢١٩ / ١١ ..

(٦) المقصد الأسنى ص ١٣٦ .

(٧) هو عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي الاشيلي الإفريقي الأصل ، المعروف بابن برجان : مفسر ، مقرئ ، محدث ، متكلم ، صوفي ، مشارك في الهندسة والحساب . من تصانيفه : الإرشاد في تفسير القرآن ، وشرح الأسماء الحسنی في مجلدين .. تسولي سنة (٥٣٦ هـ) [انظر : الأعلام للزركلي ٦ / ٤] .

(٨) الأسنى ص ٨٩ ، ٩٣ .

(٩) الأسنى ص ٨٩ ، ٩٣ .

٥- وقال الرازي : " إن كثيرا

من العلماء سلموا أن هذه الرواية المشتتة علي ذكر الأسماء ليست في غاية القوة ، إلا أن هذه الأسماء والصفات لما كان أكثرها مما نطق به

القران والأحاديث الصحيحة ودل العقل علي ثبوت مدلولاتها بأسرها في حق الله تعالى : كان الأولي قبول هذا الخبر " ^(١) وقال ابن الوزير نحوه ^(٢).

٦- وقال الألوسي : " إن هذه الأسماء المذكورة .. لا مانع من الدعاء بها .. وكلها حسنى " ^(٣) .

٧- بل وذهب القرطبي إلي أن هذه الأسماء أجمع العلماء علي صحتها وقبولها . فقال : " وأجمعت علي التسمي به جميع الأمة ، والإجماع في الأسماء دليل ثابت بنص القران ، وما

(١) لوايح البينات ص ٧٨ .

(٢) انظر إنباء الحق ص ١٦٣ .

(٣) تفسير الألوسي : تفسير آية الأعراف

(١٨٠) .

تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي هذه " فذكرها " ^(٤) .

وأشار الألوسي في " تفسيره " ^(٥) إلى حصول الإجماع على ما في حديث الترمذي .

هذا وقد أشار الدكتور الرضواني إلى ذلك مرارا ، ومن ذلك قوله : إن أسماء الترمذي " اشتهرت على السنة العامة والخاصة منذ أكثر من عشرة قرون " ^(٦) وقوله : لقد " حفظها الناس لأكثر من ألف عام ، وأنشدها كل منشد ، وكتبت في كل مسجد " ^(٧) فيا سبحان الله !!

الأمة قبلت الأسماء ، والدكتور المؤلف يرفض !!؟
بل ويتهم علماء الأمة بترك النص إتباعا لاستحسانهم .. !!؟

(٤) الأسنى ص ١١٦ .

(٥) انظر تفسيره للآية المذكورة .

(٦) أسماء الله الحسنی ١ / ٧ ، ٩٧ .

(٧) أسماء الله الحسنی ١ / ٧ ، ٩٧ .

وهذا ، مع كونه خطأ علميا ،
خطيئة تستوجب الاستغفار
والاعتذار..
* * وأخيرا: توصية لمجمع
البحوث:

لقد اتخذ الدكتور المؤلف من
"تصريح الأزهر" سندا ، بأن كل ما
ذهب إليه هو الحق دون ما عداه ،
وأنة يمثل الرأي الصحيح الوحيد الذي
يجب أن يأخذ الناس به ويعملون
بمقتضاه ..

وهذا غير صحيح البتة ؛ لأن
تصريح مجمع البحوث بالأزهر إنما
يؤكد على نقطة واحدة : هي موافقة
الكتاب (أو الشريط أو الأسطوانة)
للعقيدة الإسلامية في ثوابتها العامة
وأصولها المتفق عليها .

وأما عرض الآراء والترجيح بينها
فليس مما يهتم به المجمع ، فهو لا
يدخل طرفا في المناقشة ؛ ولهذا قد تجد
في الكتب التي نالت تصريح الأزهر
آراء ضعيفة أو مرجوحة ، بل وباطلة

أحيانا ، كما نراه في كتاب " الخلق
من العرش إلى القرش " الذي يروج
لفكر متخلف يناهذ العلم الحديث
ويدعو إلى الخرافة .

وكما نراه في كتاب " أبي آدم"
الذي يزعم مؤلفه أن آدم ليس أول
إنسان من نوعه ، بل سبقه أناسي
آخرون !!

فهل يوافق الدكتور الرضواني
على ما ورد في الكتابين : مجرد أنما
حصلا على تصريح الأزهر؟! ولئن
وافق هو فإن علماء الأزهر أنفسهم
رفضوا ما جاء فيهما !!

وهذا ما حدث بالضبط مع
(اسطوانة) الدكتور، حيث قال المجمع
" وليس على الاسطوانة المذكورة ما
يتعارض مع العقيدة الإسلامية " أي
من حيث ثوابتها العامة وأصولها المتفق
عليها .

وليس معنى هذا ، بالطبع ، أن
المجمع أو علماء الأزهر يوافقون على
ما جاء فيها ، بل على العكس من

ذلك تماما رفضوه ، وأعلنوا للناس
بطلانه ...

لذا : أضف صوتي إلى صوت
أستاذنا الدكتور محمد المسير ، في
مطالبته لمجمع البحوث بأن يضيف إلى
تصريحه عبارة " والآراء الواردة في
الكتاب تعبر عن فكر صاحبها فقط بلا
مسؤولية على المجمع " (١) .

* * *

الخاتمة

وبعد ؛؛ فقد تمخض البحث عن
النتائج التالية :

١- أن علماء الإسلام

اختلفوا في أسماء الله تعالى : هل هي
توقيفية أو اجتهادية ؟ ولكل وجهة..

٢- وأنهم اتفقوا - أو

كادوا - على أن أسماءه تعالى ليست

منحصرة في تسعة وتسعين ؛ بل

المذكور في الكتاب والسنة أكثر من

ذلك بكثير !!

٣- وأن جمهورهم الأعظم

- سلفا وخلفا - يميز الاشتقاق من

الأفعال الإلهية ، وفق ضوابط جلية ،

وقد أقرهم على ذلك خير البرية !!

٤- وإن الأسماء المضافة

ذات دلالة بالغة على التمجيد

والتقديس للخالق العزيز.

وقد أطلقها الله على نفسه ، ودعا

النبي بها ربه ، وأقر ووصى بالدعاء

(١) انظر الإلهيات في العقيدة الإسلامية ص ١٥٠

بها صحبه ، وهي عن التسمي ب " ملك الملوك " ونحوه ، وعلى ذلك سار الجميع دون رهبة .!!!

٥- وأن الأسماء الحسنى التي جاءت في رواية الترمذي إنما هي أسماء صحيحة ، وقد تلقتها خير أمة بالقبول ، ورجوا بالدعاء بها جنة الغفور ومجاورة الرسول !!!

كل هذا خلافا لمزاعم الدكتور محمود عبدالرازق في كتابه " أسماء الله الحسنى " الذي ردد فيه مزاعم (ابن حزم الظاهري) وأحيائها بعد موات!! وعليه : فإني أوصي الدكتور بإعادة كتابة هذا الكتاب ، مراعيًا الأمور التالية :

١- إسقاط شرطي الإطلاق والنصية !!

٢- تقديمه للقراء على أنه نموذج لتسعة وتسعين اسماً من أسماء الله تعالى العلية .

٣- اعتذاره عن إساءته لعلماء الأمة المحمدية .. !!؟
اللهم قد بلغت ، اللهم فاشهد .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

أهم المصادر

أولاً : القرآن الكريم وكتب

السنة النبوية .

ثانياً : كتب العلماء :

١- إثبات أن المحسن من أسماء الله الحسنى : بحث للدكتور عبد الرازق بن عبدالمحسن العباد ، منشور بمجلة البحوث الإسلامية ، الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء-السعودية ، العدد ٣٦ .

٢- أحكام القرآن : لابن العربي (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، الناشر دار الفكر العربي ..

٣- أسماء الله الحسنى : لابن القيم (ت ٧٥١هـ) ، جمع وتحقيق محمد أحمد عيسى ، الناشر دار الغد الجديد - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

٤- أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة : للدكتور محمود عبد الرازق الرضواني ، الناشر مكتبة دار

الرضواني - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٥- الأسماء والصفات :

لليهي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق زاهد الكوثري ، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث - مصر ، ط ١ ..

٦- الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى : للقرطبي (٦٧١هـ) ، تحقيق الشحات الطحان ، الناشر مكتبة فياض - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٧- الإلهيات في العقيدة الإسلامية : لإستاذنا الدكتور محمد المسير ، الناشر مكتبة الإيمان - القاهرة ، ط ٣ ، ٢٠٠٦م .

٨- إثبات الحق على الخلق : لابن الوزير ، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٧هـ - ١٩٧٨م .

٩- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية : تحقيق د / الجليند ، الناشر مؤسسة علوم القرآن - دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	مذهب أهل السنة والجماعة " المكتب الثقافي - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
٧٦٣	المقدمة	٢٠ - مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين : لابن القيم ، تحقيق عبد الله المنشاوي ، الناشر دار المنار - القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .
	المبحث الأول : تقرير علمي عن كتاب أسماء الله الحسنى ٧٦٥ - ٧٧٣	٢١ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : للأشعري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر المكتبة العصرية - بيروت ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
٧٦٦	وصف الجزء الأول منه	٢٢ - المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى : للغزالي (ت ٥٠٥ هـ) الناشر مكتبة الجندي - مصر ..
٧٦٧	شروط الإحصاء عند المؤلف	٢٣ - مجموع الفتاوى : لابن تيمية ، جمع وترتيب ابن قاسم النجدي ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ .
٧٧٠	نتيجة تطبيق الشروط	
	موقف المؤلف من رواية سرد الأسماء عند الترمذي ٧٧١	
٧٧٢	تصريح الأزهر	
	المبحث الثاني : الرد على مزاعم المؤلف ٧٧٤ - ٨١٧	
	أولا : توقيفية الأسماء محل اختلاف بين العلماء ٧٧٤	
	ثانيا : ١ - الأسماء الحسنى ليست محصورة في تسعة وتسعين ٧٧٥	
	ب - الإحصاء غير الحصر ٧٧٧	
	المؤلف يردد كلام ابن حزم ٧٧٨	

١٠ - سبل السلام شرح بلوغ المرام : للصنعاني ، الناشر دار المنار - القاهرة ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .	١٥ - الفصل في الملل والأهواء والنحل : لابن حزم ، تحقيق عادل سعد ، الناشر دار ابن الهيثم - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
١١ - شرح العقيدة الأصفهانية : لابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) تقديم حسنين مخلوف ، الناشر دار الكتب الإسلامية - مصر ..	١٦ - اللمع في الرد أهل الزيغ والبدع : للأشعري (ت ٣٣٠ هـ) تحقيق د/ حمودة غرابية ، الناشر المكتبة الزهرية للتراث - مصر ..
١٢ - شرح المقاصد : لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ) تحقيق د / عبد الرحمن عميرة ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .	١٧ - لوامع البينات شرح أسماء الله الحسنى والصفات : للرازي (٦٠٦ هـ) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر المكتبة الزهرية للتراث - مصر ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
١٣ - صحيح مسلم بشرح النووي (ت ٦٧٦ هـ) الناشر مكتبة الصفا - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .	١٨ - نظرات في أسماء الله الحسنى : لإستاذنا الدكتور حبيب الله حسن أحمد ، مطبعة الحسين الإسلامية - مصر ، ط ١ ..
١٤ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري : لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق محب الدين الخطيب ، الناشر المكتبة السلفية - القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ .	١٩ - المغلى لابن حزم (جزء العقيدة منه) نشره د / أحمد حجازي السقا تحت عنوان " علم الكلام على